



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير-البيض-
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية



Nour Bachir University Center, El Bayadh, Algeria

مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الشعبة: علوم إقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان:

السياسة النقدية التوسعية وأثرها على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي 2023/2012

❖ تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور فار عبد القادر

❖ من إعداد الطالبين :
محمد أمين عبابو
عتو يوسف

نوقشت وأجبرت علنا بتاريخ:.....
أمام لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	إسم المؤسسة	الملاحظة

السنة الجامعية 2023 / 2024

ملخص :

تهدف الدراسة إلى تبين الأثر الذي تحدثه السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والمتمثلة في النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة في الجزائر وهذا خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2023، باعتبار أن السياسة النقدية الركيزة المعتمد عليها بالدرجة الأولى في نجاح اقتصاديات الدول إلى جانب السياسات الأخرى لذا أضحي من الضروري على الجزائر رسم سياسة نقدية محكمة تتبناها السلطة النقدية، والمتمثلة في البنك المركزي حيث تسعى جاهدة إلى تحقيق الأهداف المسطرة باستخدام أدوات تمكنها من ضبط المعروض النقدي والتحكم فيه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعد من أهم أهدافها.

وتوصلت الدراسة أن خلال الفترة من 2012 إلى 2023، عكست معدلات النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي في الجزائر تأثيرات الاعتماد الكبير على النفط، والأزمات العالمية مثل انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا لتأمين استقرار اقتصادي مستدام، يتعين على الجزائر الاستمرار في جهودها لتنوع اقتصادها، تعزيز القطاعات غير النفطية، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات وتعزيز الصادرات غير النفطية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الإستقرار الإقتصادي، التضخم البطالة.

Summary

This research paper aims to clarify the impact of monetary policy on economic stability indicators, represented by economic growth, inflation, and unemployment in Algeria during the period from 2000 to 2018. Considering that monetary policy is the cornerstone relied upon primarily for the success of countries' economies, alongside other policies, it has become necessary for Algeria to formulate a sound monetary policy adopted by the monetary authority, represented by the central bank. The central bank strives to achieve the set objectives using tools that enable it to control the money supply and regulate it to achieve economic stability, which is one of its most important goals.

The study concluded that during the period from 2012 to 2023, economic growth rates and external balance in Algeria reflected the impacts of heavy reliance on oil and global crises such as the drop in oil prices and the COVID-19 pandemic. To secure sustainable economic stability, Algeria must continue its efforts to diversify its economy, strengthen non-oil sectors, and improve the business environment to attract investments and boost non-oil exports.

Keywords: Monetary policy, Economic stability, Inflation, Unemployment.

شكر وتقدير

قال تعالى: «ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه»

نشكر الله تعالى على النعمة التي أعطانا إياها وهي العقل الذي نميز به بين الصح و الخطأ و خصص لنا القدرة على الاستيعاب فمنحنا قدرة علمية لانجاز هذا البحث. و نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف علينا الأستاذ "فار عبد القادر" على الجهد الذي بذله معنا جزاه الله خيرا وله منا جل التقدير و الاحترام . ونخص بجزيل الشكر و العرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا و لكل شخص ساعدنا و لو بكلمة تشجيع وتحفيز للمشي قدما و إلى من وقف على الناس و أعطى من كل حصيلة فكرة وإلى الأساتذة الكرام في معهد العلوم والاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

شكرا لكل شخص أرشدنا إلى الطريق الصحيح الذي نتمني أننا سلكناه في هذا الإنجاز.

شكرا لكم جميعا

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا وحبينا رسول الله عليه أفضل
الصلاة و أركان التسليم.

أما بعد نحمد الله عزوجل الذي وفقنا إلى ما توصلنا إليه اليوم
وبفضله تتم الصالحات أريد بعد هذا تقديم إهداء إلى عائلتي خصوصا
أمي وأبي اللذان هما فخوران بي وكل هذا بفضلهم وفضل الله سبحانه
وتعالى، لكما منى قبلة على الجبين ولن أنسى كل ما فعلتماه من
أجلي ما حييت حفظكما الله.

أهدي كذلك إلى أخوتي وكل من ساهم في تقديم المساعدة
وإلى كل أساتذتي في الجامعة الذين بذلوا جهدا كبيرا في
توفيقي....وإلى كل من يكن لي الحب والاحترام.

محمد أمين عابو

إهداء

إلى من قال فيهما عز وجل: "وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ
ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

إلى من رباني على الفضيلة والصدق، إلى رمز التضحية وينبوع الحياة.
إلى أمي وأبي العزيزين اللذان علماني معاني الصبر والعفة والأخلاق والتربية
الحسنة ولم يبخلا علي بتوجيهاتهما إلى اللذان كانا دافعي في النجاح
والمثابرة، أطال عمرهما وحفظهما من كل شر.

إلى كل من أدين له بالعرفان، ومن لم يبخل علي يوما بنصائحه القيمة.
إلى جميع أصدقائي، وإلى كل طلبة قسم العلوم التجارية.
إلى كل من جار عليهم النسيان وسلام الله أبلغه بقلمني من حيث عجز عن
ذلك اللسان.

فجزا الله الجميع كل خير ...

عثو يوسف



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
I	الملخص
II	الشكر
III	الإهداء
VIII	فهرس المحتويات
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الجداول
أ_د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية التوسعية	
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية
3	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية
5	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
10	المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.
12	المبحث الثاني: السياسة النقدية في ظل النظريات النقدية
12	المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي .
14	المطلب الثاني: السياسة النقدية في النظرية الكيترية.
18	المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي.
21	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها .
21	المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية وإتجاهاتها

25	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية.
27	المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.
30	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: دور السياسة النقدية التوسعية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي	
32	تمهيد الفصل الثاني
33	المبحث الأول : الإطار النظري لاستقرار الاقتصادي
33	المطلب الأول: مفهوم وأهميته الاستقرار الاقتصادي
35	المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
36	المطلب الثالث : أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي
38	المبحث الثاني: أثر سياسة نقدية على تحقيق التوازن الخارجي
38	المطلب الأول: مفهوم وعوامل التوازن الخارجي
40	المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت
43	المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن
45	المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي
45	المطلب الأول: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم
48	المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في معالجة البطالة
50	المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي
55	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية التوسعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2012-2023	
57	تمهيد الفصل
58	المبحث الأول : تقديم عام للبنك المركزي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية
58	المطلب الأول: بطاقة فنية حول البنك المركزي الجزائري
61	المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بالبنك المركزي بعد سنة 1990.
64	المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وبعد صدور قانون 90.
74	المبحث الثاني: تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 2012-2023
74	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

80	المطلب الثاني: التضخم والبطالة كمؤشرين للاستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2012-2023)
82	المطلب الثالث : النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي كمؤشرين للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)
86	خلاصة الفصل الثالث
88	خاتمة
91	قائمة المراجع

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوانه	رقم الشكل
10	الأهداف النهائية للسياسة النقدية	1
13	نظرية كمية النقود بيانيا.	2
16	عرض النقود في التحليل الكيتري.	3
17	منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة.	4
25	فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى LM.	5
26	فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى IS.	6
41	فعالية السياسة النقدية في الصرف الثابت.	7
41	السياسة النقدية في ظل الصرف الثابت مع ثبات حركة رؤوس الأموال.	8
42	السياسة النقدية في ظل الصرف الثابت مع حركة تامة لرؤوس الأموال.	9
43	فعالية السياسة النقدية في الصرف المرن.	10
76	منحنى تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	11
77	تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2012-2023)	12
78	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	13
79	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2012-2023	14
81	تطور معدات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	15
82	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2023	16
83	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	17
85	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	18

فهرس الجداول

الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
75	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	1
76	تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2012-2023)	2
77	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	3
78	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2012-2023	4
80	تطور معدات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	5
81	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2023	6
83	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	7
84	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)	8

مقدمة

مقدمة:

الاستقرار الاقتصادي، هو احد الاهداف التي تسعى اليها دول العالم ، المتقدمة والمتخلفة منها ، ولتحقيق ذلك فقد اختلف السياسات الاقتصادية التي تشيعها الدول لتحقيق مجموعة اهداف منها الوصول الى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وتجنب التضخم والحد من البطالة، حيث تعد الازمة النقدية أكبر تهديد للاستقرار الاقتصادي لدول العالم خاصة الدول النامية، ولمواجهة هذه التحديات تتجه الدول الى اتباع سياسات اقتصادية معنية محاولة بذلك التخفيف من حدة الازمات النقدية والوصول الى معدلات نمو اقتصادي.

كذلك تعتبر السياسة النقدية مجموعة من القواعد والوسائل التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير من عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية في مدة زمنية معينة، ويعبر عن السياسة النقدية بعرض النقود او مستوى التضخم أو حجم الاقتراض أو هذه المتغيرات جميعا وقد تطرق الى علاقة السياسة النقدية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية منذ مدة.

ومن ابرز الدالة على ذلك مربع كالدور السحري الذي يجسد علاقة السياسة النقدية بتضخم، البطالة، النمو الاقتصادي ميزان المدفوعات يظهر دور الجزائر وتبنيها وللعديد من السياسات الإصلاحية، والتي من بينها السياسة النقدية التي لها دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات وتقليص البطالة ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الإشكالية:

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

❖ ما مدى تأثير السياسة النقدية التوسعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؟

التساؤلات الفرعية:

لتسهيل الإجابة على الإشكالية العامة يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ما المقصود بالسياسة النقدية؟

ما هي أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

السياسة النقدية هي السياسة التي تتعلق بإدارة النقد والعرض النقدي في الاقتصاد.

السياسة النقدية لها تأثير كبير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وتتأثر هذه المؤشرات بالقرارات والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي.

منهج البحث:

لقد أعتدنا في دراستنا على منهجين، حيث أعتدنا على المنهج الوصفي في وصف أساسيات السياسة النقدية، أما المنهج التحليلي فقد إعتدنا في الجانب التطبيقي من خلال أثر السياسة النقدية على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي.

مبررات ودوافع موضوعية:

إن دوافع اختيار هذا الموضوع تعود أساسا إلى أهميته التي تدرج تحت عدة اعتبارات وتتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

محاولة الوقوف على مدى تطابق المفاهيم النظرية والتطبيقية.

تناسب الموضوع مع تخصصنا.

الرغبة والميول الشخصي في تناول مثل هذا الموضوع.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة فعالية السياسة النقدية وأثرها على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي.
- التعرف على الأدوات والوسائل التي أدخلتها السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- التعرف على الإصلاحات التي مست النظام المصرفي في الجزائر بعد سنة 1990 مدى معالجتها للاختلافات.
- محاولة تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

نلخص أهمية بحثنا في النقاط التالية:

- تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في أحد المواضيع المهمة في التجارة الخارجية.
- محاولة تقديم رصيد علمي إلى كل المهتمين والباحثين.
- علاقة وتوافق الموضوع بالتخصص.
- أهمية السياسة النقدية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية .
- أهمية السياسة النقدية في مواجهة التضخم والبطالة وتحقيق النمو.
- أهمية وجود سياسة نقدية تتوافق مع سير النظم الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- تقييم الإصلاحات ودورها في تهيئة السياسة النقدية في الجزائر خاصة بعد صدور قانون النقد.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

الإطار الزمني: تمت الدراسة خلال سنة 2024/2023.

صعوبات الدراسة :

- عدم الحصول على الوثائق بالقدر المرغوب.
- الوقت الذي يعتبر من القيود التي حالت بيننا و بين جمع المزيد من المعلومات الخاصة ببحثنا.

هيكلية الدراسة:

بغرض دراسة الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : الجانب النظري للدراسة، بحيث تضمن هذا الفصل مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية التوسعية، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية
- المبحث الثاني: السياسة النقدية في ظل النظريات النقدية
- المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها .

أما الفصل الثاني: الجانب النظري للدراسة، بحيث تضمن هذا الفصل دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول : الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.
- المبحث الثاني: أثر سياسة نقدية على تحقيق التوازن الخارجي.
- المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي دراسة حالة تطبيقية حول أثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، بحيث تضمن هذا الفصل الدراسة الميدانية ببنك المركزي، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول : تقديم عام للبنك المركزي الجزائري عبر الإصلاحات الإقتصادية
- المبحث الثاني: تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة

(2012-2023)

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

التوسعية

تمهيد الفصل :

تأثرت السياسة النقدية بشكل كبير في العقود السابقة بتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وأدت إلى تصدرها للمشهد الاقتصادي. لكن ظهور النظرية الكينزية بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، أشعلت الجدل حول فعالية السياسة المالية مقارنة بالسياسة النقدية. خلال هذه الفترة، تحول الاهتمام إلى السياسة المالية بينما تراجع اهتمام السياسة النقدية، خاصة مع تزايد التدخل الحكومي في الاقتصاد وتطور القطاع الخاص والتكنولوجيا.

ومع ذلك، منذ منتصف السبعينيات، عادت السياسة النقدية إلى الأضواء، خاصة مع تصاعد أهميتها في مواجهة مشاكل عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم. ومنذ ذلك الحين، استمرت السياسة النقدية في تولي مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الكلية، وكان لها دور بارز في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في الدول النامية، مما جعلها مركزاً للتداول والتفاوض بين المؤسسات المالية الدولية والحكومات المحلية.

وبناء على ما سبق فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

✱ المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية.

✱ المبحث الثاني: السياسة النقدية في ظل أهم النظريات النقدية

✱ المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية والتي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل الاقتصادية، وأيضاً لحماية العملات الوطنية من التدهور ، ولتحقيق النمو القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

لدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها عبر العصور والأحداث الاقتصادية وفي هذا المطلب سوف نتعرض لتعريف السياسة النقدية أولاً، ومراحل تطورها ثانياً.

1- تعريف السياسة النقدية.

عرفت السياسة النقدية بأنها " عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بحيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.¹

كما عرفت السياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي، وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.²

كما تعرف أيضاً " بأنها تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة: النقود - دخل " .³

و يمكن أن نستخلص من هذه التعاريف تعريفاً شاملاً للسياسة النقدية " وهي سياسة من السياسات الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازاً للتأثير على حالة الاقتصاد باستعمال مجموعة من الوسائل التي يتبناها البنك المركزي من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي ومن ثم تحقيق النمو.⁴

¹ _ محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية - قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ص18.

² _ مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2004، 29- 30

³ _ مفتاح صالح المرجع السابق ذكره، ص 2.

⁴ _ أحمد فريد مصطفى محمد السيد حسين، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص39.

2- مراحل تطور السياسة النقدية

إن السياسة النقدية تتأثر بالظروف والوقائع لذا فهي تتغير وتتطور من فترة زمنية إلى أخرى، ومن فكر اقتصادي إلى آخر ويمكن أن تقسم مراحل تطور السياسة النقدية إلى أربعة مراحل وهي:

المرحلة الأولى : في بداية القرن العشرين تميزت النظرة للسياسة النقدية بالحيادية أي لا أثر لها في الحياة الاقتصادية، ومع تطور الفكر الاقتصادي ظهرت أهمية السياسة النقدية كونها هدفت إلى حماية قيم العملة من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار، من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق الاستقرار النقدي والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، ودعم مساندة السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها.⁵

المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكينزية إثر الأزمة العالمية 1929، حيث بدأ كينز يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة، وهكذا بدا له أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دور كبير للدولة للتدخل إلى الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكل في كفاءة تلاءم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز أدوات السياسة المالية في علاج الاختلالات.⁶

المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي عاد الاهتمام فيها بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951 - 1955) ، حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم ، الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق ، لأن الحكومات بعد الحرب العالمية لم تستطع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات ، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي.⁷

المرحلة الرابعة : اشتد الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والنقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة والتر " هيلر" الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبررات استخدام إحداها بمفردها

⁵ _ وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، ص193.

⁶ _ عيجولي خالد الملتقى العلمي الدولي حول " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية 20 - 21 أكتوبر 2009، عنوان المداخلة : فعالية تخصيص أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية لحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ص8

⁷ _ محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى فكلاهما أصل ولا نقل أهمية أي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.⁸

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسطر الحكومة المعاصرة عدة أهداف تسعى من خلالها إلى تحقيق الإستراتيجية المتوخاة من التطبيق الجيد لسياسة نقدية محكمة، وتتمثل هذه الأهداف في الأهداف الأولية، الوسطية والنهائية.

1- الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية كإستراتيجية للسياسة النقدية، حيث من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية، باعتبارها صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسطية، وتتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات.

1-1- مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تتضمن هذه المجتمعات القاعدة النقدية احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقرضة حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطات المصرفية، التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الاحتياطات الإجبارية والإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي، والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقرضة فتساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقرضة.⁹

وفيما يخص المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة فيبقى الجدول قائما نظرا لأن هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتظهير فقط، وكذا بمدى تحكم السلطات النقدية في المجاميع المذكورة.

1-2- ظروف سوق النقد:

تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك رقابة قوية، ونعني بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين وموافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى.

⁸ _ مفتاح صالح، مداخلة بعنوان " السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى"، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

⁹ _ صالح مفتاح النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص124.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية التوسعية

فيما يخص الاحتياطات الحرة فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الإقراض حيث تكون الاحتياطات الحرة موجبة عندما تكون الاحتياطات الفائضة أكبر من المقرضة وتكون سالبة في حالة العكس.¹⁰

وقد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على اذونات الخزينة والأوراق التجارية معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء، المماتزين، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها .

2-الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

و تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية. ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:¹¹

✱ وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

✱ إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

و تتمثل هذه الأهداف في:

2-1- مستوى معدل الفائدة كهدف للسياسة النقدية:

ويتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق، إلى جانب عرض وطلب رؤوس الأموال، وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة، هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبيا، تحقق التوازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد. وهناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها:

- **المعدلات الرئيسية:** هي المعدلات التي تقترض بما للبنوك التجارية من البنك المركزي، وتستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

- **معدلات السوق النقدية:** يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل والقابلة للتداول، كسندات الخزينة وشهادات الإيداع.

- **معدلات التوظيف:** في الأجل القصير كالحسابات على الدفاتر.

- **المعدلات المدينة:** وهي التي تطبق على القروض الممنوحة¹²

¹⁰ _ صالح مفتاح النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 125.

¹¹ _موقع: .: http://www.odabasham.net/show.php?sid=77372 تاريخ الإطلاع يوم: 2024/02/05 على الساعة:

09:30

¹² _موقع: http://www.startimes.com/?t=28096575 تاريخ الإطلاع يوم: 2024/02/05 على الساعة: 15:00

2-2- سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى:

يعتبر سعر صرف النقد مؤشر هام على الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية، ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات،¹³ لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا انكماشيا، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو.¹⁴

لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج عن طريق ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار سعر صرف عملاتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة على العملات تصعب السيطرة والتحكم في هذا الهدف.

2-3- المجمعات النقدية

هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق.¹⁵ حيث أن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج، يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وذلك لعدة مزايا أهمها:¹⁶

✱ تقادي حدوث استقرار من جانب عرض النقود.

✱ التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي.

✱ ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

ويرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد وكذا درجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات.¹⁷

وتتكون المجمعات النقدية عموما من M_1 ، M_2 ، M_3 ، L ، حيث:

M_1 : النقد المتداول + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب.

M_2 الودائع الادخارية + حسابات ودائع سوق النقد + أسهم صناديق سوق النقد التعاونية + الودائع الزمنية لفترة قصيرة + M_1 .

M_3 : اليورو الدولار + اتفاقية إعادة الشراء + الودائع الزمنية طويلة الأجل + M_2 .

¹³ _ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص75.

¹⁴ _ صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص128.

¹⁵ _ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص64.

¹⁶ _ صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

¹⁷ _ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص64.

L: القبولات البنكية + سندات التوفير + الأوراق التجارية + أذونات الخزينة قصيرة الأجل + M_3 .

والمشكل الذي يبقى مطروحا هو عن أي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة، وبدون غموض أو تعقيد، لكن الملاحظ أن المجمع النقدي الموسع M_3 هو الذي أصبح يجذب البنوك المركزية في كل من الدول المتقدمة والنامية.

3- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية، التي تؤثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسطية للوصول إلى الأهداف النهائية تكون قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية العامة وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

3-1- الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار المحلية:

أي المحافظة على معدل تضخم منخفض ويعتبر الهدف أقل وضوحا من هدف تحقيق العمالة الكاملة، فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيلا أكثر وتخفيض البطالة، بينما معدل تضخم منخفض يكون على حساب معدل بطالة أعلى، ويعني ذلك وجود اختيار أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل تضخم منخفض ومعدل بطالة مرتفع وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض، وعلى ذلك فإن تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر أمرا صعبا ولكن بشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على المستوى العام للأسعار، بحيث لا يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الاستقرار الاقتصادي.¹⁸

3-2- العمالة الكاملة (مكافحة البطالة):

بما أن الاستخدام التام هو دالة تابعة لحجم العمل والمكافآت المحصل عليها، فإذا لتحسين وضع مستوى معيشة الأفراد فإنه لا بد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل،¹⁹ فالمعدلات العالية للبطالة تؤدي إلى زيادة عرض العمل، وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين، وتعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض النقد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فيتسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل، مما يدفع أصحاب العمل إلى تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمشروعات، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، ويرجع اهتمام

¹⁸ 1_ السيد متولى عبد القادر اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 195-196.

¹⁹ _ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص12.

الحكومات بجل مشكل البطالة إلى ما تمثله من خطورة على المستوى الاجتماعي، حيث يشعر العاطلون بفشلهم وعدم أهميتهم في المجتمع، كما أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي.²⁰

3-3- تحسين ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات هو سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين والبلدان الأخرى خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.²¹

بغية علاج الاختلال في ميزان المدفوعات يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، حيث أن رفع سعر إعادة الخصم يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، فيتسبب ذلك في انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للداخل، وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات.²²

3-4- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة:

إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تضافر جهود الدولة والأفراد نحو تقدم الفن الإنتاجي وتحسين الموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل، وهذا لتحسين مستوى المعيشة مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتحقق السياسة النقدية هذا الهدف من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها استغلالاً أمثل، من خلال زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناتج القومي وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تخدم النظام الاقتصادي بزيادة معدلات نموها.²³

²⁰ _ محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص21

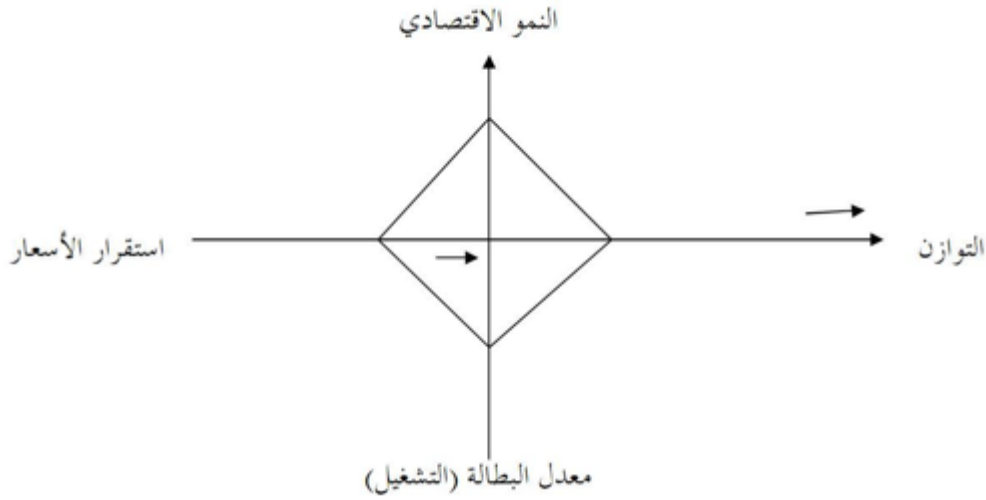
²¹ _ صالح مفتاح النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 140.

²² _ محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص23.

²³ _ جمال بن دعاس السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر،

2007، ص92.

الشكل (1): الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر: عبد المجيد قدي" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

نلاحظ من الشكل أعلاه أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن، غير أنه هناك مشكلة تواجه مخططي وواضعي السياسة الاقتصادية تتعلق بتصادم أهداف السياسة النقدية، حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف يرافقه ابتعاد عن الآخر، رغم أنه مبدئياً لا يوجد تصادم بين النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، فالتعارض يكون بين التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، أيضاً بين البطالة والتضخم، وكذلك بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، لذا من المهم لواقع السياسة النقدية مراعاة الأبعاد المختلفة للهدف المطلوب للسياسة النقدية، أي تحديد الهدف واختياره بشكل دقيق بما يخدم الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

هل ينبغي استخدام السياسة النقدية أم السياسة المالية؟ إنه السؤال الذي أثار نقاشاً طويلاً بين كل من أنصار السياستين، لينتج أن لكل سياسة، أهدافها وبقي الغموض يشوب ناحية ممارسة السياستين لتأثيرات واحدة بهدف تحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداهما موازنة وأداة علاجية للأخرى؟ إن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتم بسياسة نقدية محايدة ومضادة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض إعادة الخصم، وبالعكس أيضاً إذا أرادت تقييد الائتمان فيمكن أن ترفع معدل إعادة الخصم إلا أنها سياسة بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة، ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها وعليه فإن:

✱ الانتقال يوجه إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني توجيه اللوم إلى السياستين وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى.

✱ يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض.

✱ عندما لا يكون العمل للسياستين واحد وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقاً مخالفاً ومستقلاً، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى.

✱ لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بد من تكامل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية.

✱ أظهرت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية، لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كل من السياستين معاً للخروج من هذه الأزمة.²⁴

²⁴ _ وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، ص211.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في ظل النظريات النقدية

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية النمو هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، حيث كان ذلك من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية منها المدرسة الكلاسيكية ثم الكيترية ثم المدرسة النقدية المعاصرة.

المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي .

يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ جاءت النظرية الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات المتبقية في الاقتصاد القومي، وأسقطوا تماما من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للإدخار والاكنتاز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.

لقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيمانا منهم بأن هناك نظاما اقتصاديا يسود التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات الحقيقية (قانون) ساي، فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية والعوامل النقدية أو التقسيم مابين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى أن التغيير في كمية عرض النقود يؤدي إلى تغييرات متناسبة طرديا في المستوى العام للأسعار، ومن ثم تغييرات متناسبة عكسيا في قيمة النقود، وبالتالي فإنه بالإمكان استنباط السياسة النقدية من التحليل الكلاسيكي لنظرية كمية النقود.

وإن جدلا قد دار بين الاقتصاديين الكلاسيك يمثلهم Marshall et Pigum و"روبينسون" وغيرهم، على أن هناك علاقة ايجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار، كذلك أكدوا أن تغييرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغييرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج والدخل وسعر الفائدة.²⁵

سعيًا منهم لتوضيح هذا الموقف النظري، اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل أو التعامل ليفشر والتي صيغت على النحو التالي:

$$M.V = P.T$$

إذ أن M: كمية النقود في التداول نقود قانونية + نقود مصرفية).

²⁵ _عباس كاظم الدعي السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص25-29

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية التوسعية

V:سرعة دوران النقود كجزء من الصفقات.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم الصفقات التي تجري في زمن ما .

وطالما يفترض الكلاسيكيون أن الدخل دائما يكون عند مستوى الاستخدام التام، لذلك فإن (T) تعتبر ثابتة في الأمد القصير.

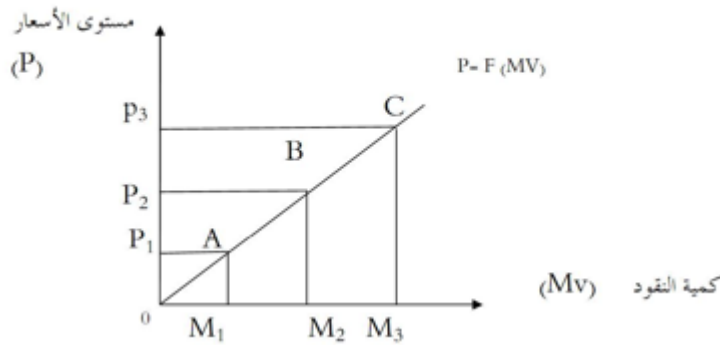
(V) ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى (MPT) لأنها تعتمد على عوامل فنية، وعلى ذلك يمكن تحويل المعادلة (1) إلى نظرية لتحديد مستوى السعر، كالاتي:²⁶

$$P=MV /T$$

يتضح من المعادلة أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود وأن التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من (T.V).

ويمكن التعبير بيانيا عن كمية النقود في الشكل التالي:²⁷

الشكل (2): نظرية كمية النقود بيانيا.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص329.

يشير الشكل إلى ارتفاع مستوى السعر من (P1) إلى (P3) عند زيادة كمية النقود من M1 إلى M3 أي أن زيادة كمية النقود بنسبة $\frac{M3-M1}{M1}$ يساوي مستوى ارتفاع السعر بنسبة $\frac{P3-P1}{P1}$ ، كما أن انخفاض كمية النقود بنسبة $\frac{M2-M1}{M1}$ يساوي انخفاض مستوى السعر بنسبة $\frac{P2-P1}{P1}$

²⁶ _ ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص.328 - 329.

²⁷ _ ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص329.

بعد عدة سنوات أخذت هذه المعادلة صيغا كلاسيكية متطورة في جامعة كامبردج على يد كل آرثر "بيجو" و ألفريد مارشال تجلت في تغيرات هامة في شكل المعادلة ومضمونها لتصبح أكثر تعبيراً عن تابع الطلب على النقد في صيغتها الأخيرة $KY = \frac{M}{P}$.

حيث أن K نسبة من الدخل التي تدخل في حياة الأشخاص الاقتصاديين تحت شكل نقدي تلبية لمتطلبات المبادلة والحيطرة ، يفسر تحليل "مارشال" بوضوح أن معادلة كامبردج هي شرط توازن مفترض بالقيم الحقيقية بين عرض النقد والطلب عليه وهذه القراءة المعاصرة للمعادلة الكمية بمنظور السوق النقدية دون الإخلال بالطبع بمفهوم سرعة دوران النقد، ويعد الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية سواء بالنسبة "لمارشال" أو "بيجو"، مرجحاً لوظيفة النقد كوسيط في المبادلات مع غياب وظيفته كحافظ للقيمة.²⁸

وخلال هذه المدة التي طور فيها الكلاسيك نظريتهم وجدوا أن الناتج الإجمالي الحقيقي Y لا طالما أن الموارد الاقتصادية محددة وأن الاقتصاد يتسم بالتوظيف الكامل للموارد، بمعنى أن حجم الإنتاج لا يمكن تغييره خلال المدى القصير مما يجعل مستوى الأسعار عرضة للتغير نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود ثم إنهم افترضوا ثبات T لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيراً مثل أنماط الإنفاق وأساليب الدفع وثروة الفرد وأسعار الفائدة والتضخم المتوقع والمستوى العام للأسعار ودورة الأعمال والاتجاه السياسي والاقتصادي للبلد، وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير أي من منظور السياسة النقدية إن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو في الاقتصاد، ومن يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات أي حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها، وهذا ما استطاعوا الوصول إليه لأن النقود لحد هذه الحقبة من الزمن لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية وتتمتع بالحيادية وبالتالي حيادية السياسة النقدية من خلال مدة الكلاسيك فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها.²⁹

المطلب الثاني: السياسة النقدية في النظرية الكينزية.

في كتابه الشهير عن النظرية العامة قدم كينز نظرية حول الطلب على النقود والتي عرفت بنظرية تفضيل السيولة، لقد حاول كينز التركيز على أهمية سعر الفائدة حيث أنه كان ينتمي وقت كتابته لنظريته إلى مدرسة كامبردج وفي نفس الوقت أهمل كينز دور سرعة دوران النقود التي اهتمت بها نظرية فيشر، ولقد تساءل أيضاً كينز مباشرة عن الدوافع التي تقف وراء طلب الأفراد على النقود ورغبتهم في الاحتفاظ بها،³⁰

²⁸ _ موفق السيد حسن التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية مفهوم النقد والطلب عليه "، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص 27.

²⁹ _ عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³⁰ _ أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر، ص 153.

الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية التوسعية

ففرض على أن حجم الإنتاج ثابت وأن الأسعار العامة لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة وأكد على أن الدخل القومي يمكن أن يتحدد عند مستوى دون مستوى التشغيل الكامل.³¹

ومن أهم الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكينزية في تفسيرها للسياسة النقدية ما يلي:³²

- تحليل نقدي لا يمكن فيه الفصل بين الاقتصاد النقدي وبين الاقتصاد العيني فيعبر عن القيم العينية بقيم نقدية.
 - اهتم كينز بدراسة الطلب على النقود باعتبارها مخزونا للثروة وليس كوسيلة للتبادل كما فعل الكلاسيك.
 - النظرية الكينزية أول نظرية تهتم بالمسائل الكلية ولم تعط اهتماما للجزئيات.
 - اهتم كينز بفكرة الطلب الفعال لتفسير عدم التوازن، وقد أرجع تفشي البطالة إلى نقص الطلب الفعال الذي يحدد مستوى التشغيل وكمية السلع المنتجة.
 - عرض النقود عند كينز متعلق بموقف السلطة النقدية ولذلك يتحدد من طرفها ولا يتوقف على سعر الفائدة.
 - ضرورة تدخل الدولة لعلاج الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد وإعادةه إلى حالة التوازن والاستقرار.
- 1- عرض النقود عند كينز.**

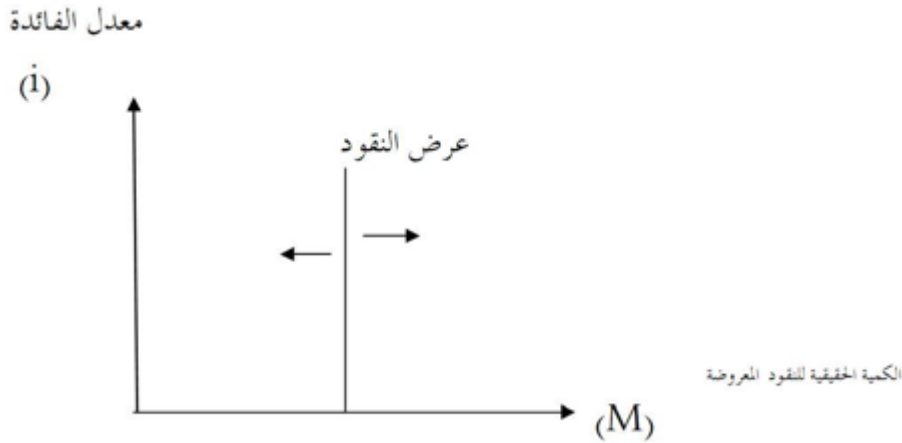
في التحليل الكينزي يتحدد سعر فائدة التوازن عن طريق استعمال تحليل العرض والطلب على

النقود، ومثلما هو في التحليل الكلاسيكي فإن عرض النقود الكلي M_0 عند كينز يكون محددًا خارجيًا من طرف السلطات النقدية، كما أن عرض الأرصد الحقيقية $\frac{M_0}{P}$ يكون مستقلًا تمامًا عن معدل الفائدة، ويمكن بيان عرض النقود عند كينز من خلال المنحنى البياني التالي:

³¹ _ زاهر عبد الرحيم، عاطف إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص24.

³² _ معيزي قويدر، مرجع سبق ذكره، ص66-67.

الشكل رقم (3) عرض النقود في التحليل الكيتري.



المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد، وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية مصر، 2007، ص262.

حيث أنه كل زيادة في عرض الأرصدة النقدية الحقيقية يترجم بانتقال موازي نحو اليمين لمنحنى عرض النقود، وبالمقابل كل انخفاض في هذا العرض يؤدي إلى انتقال المنحنى نحو الشمال، في كلتا الحالتين لا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة.

2- الطلب على النقود عند كينز.

ولقد جاء تفسير كينز أكثر تحديدا من المدرسة الكلاسيكية حيث أنه حدد ثلاث دوافع أساسية للطلب على النقود، من شأنها الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بالأرصدة النقدية وهي:³³

الطلب على النقود للمعاملات يرى كينز أن الأفراد يقبلون على حيازة النقود كوسيط للتبادل بغرض إتمام معاملاتهم التجارية والدورية واعتبر كينز أن هذا الجزء من الطلب على النقود يتحدد بمستوى معاملات الأفراد، والذي يعتمد بدوره على مستوى الدخل النقدي، إن الطلب على النقود بدافع المعاملات ناتج عن عدم التزامن بين المدفوعات وتسلم الدخل، ومن ثم فقد اعتبر كينز أن الطلب على النقود للمعاملات دالة موجبة في الدخل النقدي.³⁴

الطلب على النقود للاحتياط: أضاف كينز دافع الاحتياط الذي يتمثل في الاحتفاظ بالسيولة النقدية (الأرصدة النقدية السائلة بشكل احتياطي لمواجهة مدفوعات مستقبلية مجهولة (حالة اللايقين)، لكنها متوقعة لبعض

³³ _ أحمد رمضان نعمة الله و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص154.

³⁴ _ نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف - دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف - الطبعة الأولى،

شركة ناس للطباعة، 2006، مصر، ص57.

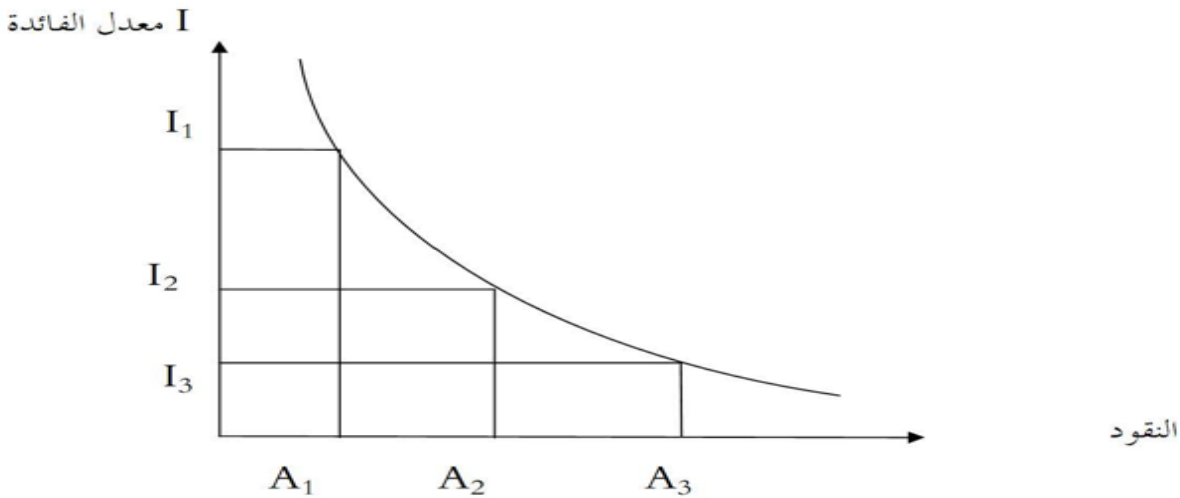
الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية التوسعية

الحالات، فبالنسبة للأفراد الأمراض، الحوادث...)، وبالنسبة لأصحاب الأعمال (كوارث، حوادث، ضرائب....)³⁵

الطلب على النقود للمضاربة: يعتبر هذا الدافع ما يميز التحليل الكينزي، حيث أنه إضافة إلى قيام الأفراد بالاحتفاظ بالنقود لحاجتهم إليها لأغراض المعاملات والاحتياط فقد اعتبر كينز أيضا أن الأفراد يقومون بالاحتفاظ بمقدار آخر من النقود لأغراض المضاربة، والمقصود بدافع المضاربة هنا هو قيام الأفراد بطلب النقود بهدف استخدامها في شراء وبيع السندات من أجل الحصول على أرباح من خلال المضاربة على الاتجاهات المستقبلية لأسعار الفائدة.³⁶

يعتبر دافع المضاربة ذو أهمية بالغة بالنسبة للتحليل الكينزي لأنه يسمح باستنتاج العلاقة ما بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة، فمن التحليل السابق لدافع المضاربة يمكن استنتاج أنه كلما كانت معدلات الفائدة مرتفعة وبالتالي زاد احتمال انخفاضها في المستقبل، كلما يفضل السماسرة التخلي عن السيولة من أجل الأوراق المالية وبالعكس كلما كانت معدلات الفائدة منخفضة، بالتالي زاد احتمال ارتفاعها في المستقبل، كلما يفضل السماسرة الاحتفاظ بالسيولة النقدية³⁷، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (4) منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة.



المصدر: ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

³⁵ _ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي - مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 287.

³⁶ _ محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 278.

³⁷ _ محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق - الجزء الأول - ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2014 ، ص 90-91.

يشير المنحنى في الشكل إلى العلاقة بين كمية النقود التي يرغب المضاربون الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة وأسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية، فعند سعر فائدة مرتفع i_1 ينخفض حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها لغرض المضاربة، وبالعكس يرتفع حجم هذه الأرصدة لدى المضاربين عند مستوى سعر فائدة منخفض i_3 حيث يرتفع حجم هذه الأرصدة عند مستوى A_3 واستنادا إلى هذا التحليل يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى دفع المضاربين نحو الاستثمار عن طريق شراء السندات بدلا من الاحتفاظ بالنقود في شكل عاطل.

ويحصل العكس عند انخفاض أسعار الفائدة إذ تنخفض في الاستثمار ويزداد تفضيلهم في الاحتفاظ بالنقود على شكل عاطل، طالما يصبح العائد المتحصل من السندات قليلا.³⁸

بناء على ما تقدم، يمكن صياغة نظرية كينز في الطلب على النقود على شكل معادلة تسمى معادلة "تفضيل السيولة النقدية"، هذه المعادلة تجمع معا الدوافع الثلاثة في الطلب على النقود على النحو التالي:

$$M^d/p = L(y^+ i^-)$$

حيث تشير (i) إلى معدل الفائدة ، و (Y) تشير إلى الدخل، بينما تشير (L) إلى العلاقة الدالية بين طرفي المعادلة. كذلك تشير الإشارات الجبرية فوق المتغيرات في الطرف الأيمن من المعادلة إلى طبيعة العلاقة بين كل من (i) و (Y) من ناحية وبين الطلب على النقود من ناحية أخرى، حيث تشير العلامة السالبة (-) إلى العلاقة العكسية والعلامة الموجبة (+) إلى العلاقة الطردية. هذه المعادلة تنص على أن الطلب على النقود عند كينز هو دالة في كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل يلاحظ أيضا في الطرف الأيسر من المعادلة وجود المستوى العام للأسعار في المقام، وهو ما يعكس اهتمام كينز بالقوة الشرائية للنقود وليس بالقيمة الاسمية لها. لذلك، فإن الطلب على النقود عند كينز هو طلب على القيمة الحقيقية M^d/p وليس على القيمة النقدية الاسمية وبالتالي، فإن (Y) في الحد الأيمن للمعادلة أعلاه إنما تعني مستوى الدخل الحقيقي وليس الدخل الاسمي³⁹.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي.

شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ "فريدمان"، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية، ويرى النقديون أن التغيير في المعروض النقدي، لا يؤثر فقط في النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهرى المحدد للنشاط الاقتصادي، والسبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي أو بالتالي تغيرات عرض النقود

³⁸ _ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي "المؤسسة النقدية - البنوك التجارية - البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 124

³⁹ _ محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص 282-283.

ستزيد السيولة، وتؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية وغير المالية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، مما ينتج عنصر الزيادة في الإنتاج والتشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (والعكس في حالة خفض كمية النقد).⁴⁰

ويخضع للطلب على النقود وفقا لفريدمان المتغيرات التالية:⁴¹

1 - الثروة الكلية (Y): حدد فريدمان الثروة الكلية بأنها عبارة عن الثروة البشرية وغير البشرية، أي أنها تشمل كل مصادر الحصول على الدخل والثروة، وترى هذه النظرية أن الأفراد يراعون ثلاثة عوامل في طلبهم للنقود وهي:

- المنفعة التي يجنيها الأفراد من الاحتفاظ بالنقود لمواجهة الظروف غير المتوقعة.
- التكلفة التي يتحملها الفرد نتيجة احتفاظه بالنقود وتتمثل بتكلفة الفرصة البديلة.
- قيد الدخل.

ويرى فريدمان أن الطلب على النقود يزداد بزيادة الدخل وبنسبة أكبر من زيادة الدخل.

2- الائتمان والعوائد من الثروة الكلية: يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها، فالعائد بالنسبة:

1-2 -- للنقود: يتمثل في سيولتها، حيث توفر لحائزها الأمان وهو عائد غير نقدي بالإضافة إلى عائدها النقدي المتمثل في سعر الفائدة في حال إيداعها في البنوك، ويعبر عنها "فريدمان" بـ (p) أي قيمتها الحقيقية التي تمثل نسبة مبادلتها بالسلع والخدمات.

2-2 - للسندات فتمثل دخلا ثابتا كنسبة من قيمتها السنوية (سعر الفائدة السنوي)، ويتمثل عائدها في العائد المتوقع (r)b، وهو يتكون من الفائدة الاسمية الثابتة على السند والمكسب الرأسمالي على السند.

2-3 - الأسهم: فهي تعطي عائد متوقع يرمز له بالرمز (re)، ويتكون من الأرباح الموزعة على الأسهم، بالإضافة إلى المكسب الرأسمالي على الأسهم الفرق بين سعر السهم السوقي وسعر إصداره.

2-4 - الأصول العينية الطبيعية: يقصد بالأصول الطبيعية هو حيازة الثروة على شكل بضائع مادية، وهي تمثل رأس المال المادي، فيحسب العائد عليها من خلال تقدير أثمانها وتغيراتها بالنسبة لمدار استخدامها، ويمكن أن نرمز لهذا العائد بالرمز $\frac{1}{p} \frac{df}{dt}$ ، حيث $\frac{1}{p}$ مقلوب المستوى العام للأسعار، $\frac{df}{dt}$ يمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن (t) ويمكن أن نطلق على السلع المادية وعائدها معدل التضخم المتوقع.

⁴⁰ _ عبد الباسط مبروك شادي، السياسة النقدية بين النظرية الوضعية والمنظور الإسلامي وتداعياتها مع الأزمة المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص4.

⁴¹ _ محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص63-66.

2-5- رأس المال البشري: فيتحدد الطلب عليه بنسبة رأس المال البشري إلى نسبة رأس المال غير البشري، أو بنسبة الدخل المصدر البشري إلى الدخل من المصدر غير البشري.

3- العوامل التي تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات الحائزي الثروة: يقرر هذا العامل أن العائد ليس المحدد الوحيد لتوزيع الثروة، حيث يرى فريدمان أن الطلب على النقود يمكن أن يتغير مستقلاً عن حجم ثروة الفرد، وعن معدلات العوائد من الأصول المختلفة لمجرد حدوث تغيير في الأذواق ، ويرمز لها بالرمز (U) مما سبق يتضح أن الطلب على النقود أو الأرصدة النقدية يكون كما يلي:⁴²

$$M = F\left(p, rb, re, \frac{1}{p} \cdot \frac{df}{dt}, w, y, u\right).$$

M: الطلب الكلي على النقود.

p : المستوى العام للأسعار.

r: سعر فائدة السندات السائدة في السوق.

re : سعر فائدة حقوق الملكية السائدة في السوق.

$\frac{1}{p} \frac{df}{dt}$: العائد الحقيقي لقيمة وحدة النقد.

w : النسبة إلى الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية.

Y: الدخل

v: المتغيرات التي تحدد المنفعة والتي تؤثر على أنواق وتفضيلات الوحدات المالكة للثروة.

ولأن (U) المنفعة تتصف بالاستقرار و (p) لا يتغير إلا في فترات طويلة وفي حالات التضخم الجامح، فإنه يمكن استبعادهما من المعادلة حيث تصبح:

$$M = F\left(rb, re, \frac{1}{p} \cdot \frac{df}{dt}, w, y\right).$$

وحسب تحليل "فريدمان" فإن الأفراد يحددون استهلاكهم وفقاً لدخولهم الدائمة الذي هو عبارة عن متوسط مرجح للدخل الجاري والدخل السابق وهو مرتبط بالسلوك الاقتصادي لتوقعات الفرد بالنسبة لدخله المستقبلي، كما أن الدخل الدائم مرتبط بالأجل الطويل حيث يسمح بتكوين علاقة مستمرة وثابتة أما الدخل الجاري فهو مفهوم يرتبط بالأجل القصير وينقسم إلى دخل دائم (y₁) ودخل انتقالي (y₂)

ومما سبق نلاحظ أن "فريدمان" وأتباعه من الكلاسيكيين الجدد يرون أن الطلب على النقود السائلة يزداد بزيادة ثروة الفرد (دخله الحقيقي)، وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود وزيادة درجة تفضيل الأفراد للاحتفاظ بثروتهم بشكل سائل⁴³.

⁴² _ محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص 65.

⁴³ _ محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص 66.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وقنوات إبلاغها .

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى الركائز الأساسية للسياسة النقدية من حيث البدء بأدواتها الرئيسية المستعملة لتحقيق الأهداف السابقة الذكر، مروراً بفعاليتها، وصولاً إلى قنوات إبلاغها.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية وإتجاهاتها

1- أدوات السياسة النقدية :

للوصول إلى الأهداف السابقة الذكر، وتطبيق السياسة النقدية بفعالية يجب استعمال عدة أدوات هذه الأخيرة التي تنقسم إلى أدوات كمية وأخرى نوعية.

1-1- الأدوات الكمية (غير المباشرة للسياسة النقدية):

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية للتأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية، دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، وأهم الأدوات الكمية المستخدمة هي:

1-1-1- معدل إعادة الخصم:

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها أوراق تجارية وأذون حكومية، أو لقاء ما يقدمه إليها من قروض وسلف مضمونة بهذه الأوراق والأذون لذلك يطلق عليها أحياناً (سعر البنك) ويقصد به السعر الذي يحدده البنك المركزي.

ويعد سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات التقليدية التي تلجأ إليها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير في السوق النقدية.⁴⁴

1-1-2- نسبة الاحتياطي القانوني

الاحتياطي القانوني أو الإجباري هو عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور غير المصرفي ودائع تحت الطلب وودائع لأجل يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتياط بها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك، لا ينتج في الغالب فوائد⁴⁵ وفي إطار السياسة النقدية يهدف البنك المركزي من وراء استعمال هذه الوسيلة إلى التأثير بشكل مباشر على سيولة البنوك التجارية في

⁴⁴ _ محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2011، ص361.

⁴⁵ _ الاحتياطي الإجباري في الجزائر يتيح للبنوك التجارية الاستفادة من فوائد بدفعاها البنك المركزي (بنك الجزائر).

الاتجاه المرغوب من طرفه فإذا كان البنك المركزي يرغب في التقليل من السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع هذا المعدل والعكس صحيح.⁴⁶

1-1-3- سياسة السوق المفتوحة:

تعني دخول البنك المركزي إلى السوق العالمي بائعا لأوراق مالية - خاصة السندات الحكومية - أو بعض الأصول الحقيقية كأذونات الخزينة، أو بعض الأوراق التجارية، في حالات التضخم من أجل تقليل السيولة المتداولة بين الناس مما يقلل من عرض النقد⁴⁷، أو أن يدخل السوق مشتريا لأذونات الخزينة والأوراق المالية والتجارية والهدف من ذلك تقييدها، أي أن يقوم البنك المركزي بإمداد السوق النقدية بالسيولة اللازمة بقيمة هذه الأصول.⁴⁸

1-2- الأدوات الكيفية المباشرة) للسياسة النقدية:

يقصد بالأدوات الكيفية للسياسة النقدية تلك الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على نوعية الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة.⁴⁹

وتستعمل هذه الأدوات بشكل كبير في الدول النامية، لأنه يتعذر عليها استعمال الأدوات الكمية بسبب ضعف نمو أسواقها المالية وأجهزتها المصرفية، ويمكن تلخيص أهم الأدوات الكيفية المستعملة من طرف البنوك المركزية عبر العالم فيما يلي:

1-2-1- سياسة تأطير القرض:

تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه، بهدف الحد من خلق نقود الودائع مباشرة.

ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم، بهدف توجيه منح حيث يمنح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تتسبب في إحداث التضخم ويقيّد الائتمان عن القطاعات التي تكون سببا في إحداث التضخم ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيّار أجل القروض (قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل وعند ارتفاع حدة التضخم تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي بوضع سياسة تأطير قرض إجبارية، عن طريق تحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممكن منحها من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو

⁴⁶ _ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 157-158.

⁴⁷ _ حسين محمد سمحان اسماعيل يونس، بامن اقتصاديات النقود والمصارف دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 265.

⁴⁸ _ أنس البكري، وليد صافي النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ودار، البداية، الأردن، بدون سنة نشر، ص 186.

⁴⁹ _ أكرم حداد، مشهور هنلول النقود والمصارف دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 190.

القروض، ولقد استخدم هذا الأسلوب لأول مرة في فرنسا عام 1948، وعادة ما ترفق هذه السياسة (تأطير القرض ببرامج استقرار الكتلة النقدية عن طريق التقليل من النفقات العمومية، وتشجيع الإدخارات وإصدار السندات وغيرها من الوسائل الكفيلة بتخفيض فائض الكتلة النقدية.⁵⁰

1-2-2 الودائع الخاصة:

يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية الاحتفاظ بودائع لديه تسمى بالودائع الخاصة وهي ليست قابلة للسحب ما لم يخبرها البنك المركزي بذلك.

ويستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان في حالة الركود أو الرواج الاقتصادي بتحقيقها في الحالة الأولى زيادتها وفي الحالة الثانية للوضع الاقتصادي.⁵¹

1-2-3- الإقناع الأدبي:

هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.⁵²

1-2-4 سعر الصرف:

إن عمل أداة. سعر الصرف يكون من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية التي ستزداد قيمتها المحلية وهذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الداخل كما سيرتفع مستوى الأسعار الوطنية وتنخفض أسعار السلع الأجنبية المستوردة، وينخفض الطلب الأجنبي على السلع الوطنية ويزداد الاستيراد والطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤثر سلبا على الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي وركود اقتصادي محلي، ويحدث العكس عند تخفيض قيمة العملة الوطنية.⁵³

⁵⁰ _ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص156-166

⁵¹ _ عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص193.

⁵² _ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

⁵³ _ هيفاء غدير غدير السياسة المالية والنقدية ودورها التتموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، 2010، ص49.

2: إتجاهات السياسة النقدية

تختلف اتجاهات السياسة النقدية من دولة إلى أخرى حسب الظروف ، لذا برزت الاتجاهات الثلاث الآتية:

2-1- الاتجاه التضخمي للسياسة النقدية:

يعني أن التحكم في حجم وسائل الدفع يجب أن يتوجه نحو تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي حتى ولو أدى إلى ارتفاع مقبول في معدل التضخم، سيؤدي بالفعل إلى زيادة الأسعار، إلا أنه سيؤدي في نفس الوقت إلى زيادة القوة الشرائية، وزيادة الطلب الاستثماري وتحقيق مستوى أعلى للتشغيل ، وهذا لا يأتي إلا إذا قام البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع ، وخفض سعر الفائدة ، وتشجيع الائتمان.⁵⁴

2-2- الاتجاه التقييدي للسياسة النقدية:

في وجود معدل تضخم مرتفع وزيادة في الأسعار، التي تقابلها دوما المطالبة إصدار النقدي ، يسعى البنك المركزي لتقييد الإنفاق، والائتمان ، بالإقلال من حجم وسائل الدفع وتقييد الائتمان، و الإقراض في محاولة لتثبيت الأجور و الأسعار ويقوم أيضا برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار، و التخفيض من حجم الاستهلاك.

2-3- الاتجاه المرن حسب الظروف:

بالإضافة إلى الاتجاهين السابقين يوجد هذا الاتجاه الذي يناسب الدول السائرة في طريق النمو، والتي تعتمد أساسا على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، لذلك يجب أن تكون السياسة النقدية مرنة، فيزيد البنك المركزي من حجم هذه الوسائل عند مرحلة بيع المحصول، في محاولة لحصار آثار التضخم و ارتباط حجم وسائل الدفع مع تغيرات موسمية⁵⁵.

⁵⁴ _ أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1997، ص207.

⁵⁵ _ نوفل سمايلي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع مالية غير منشورة ، جامعة تبسة، 2003-2004، ص41.

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية.

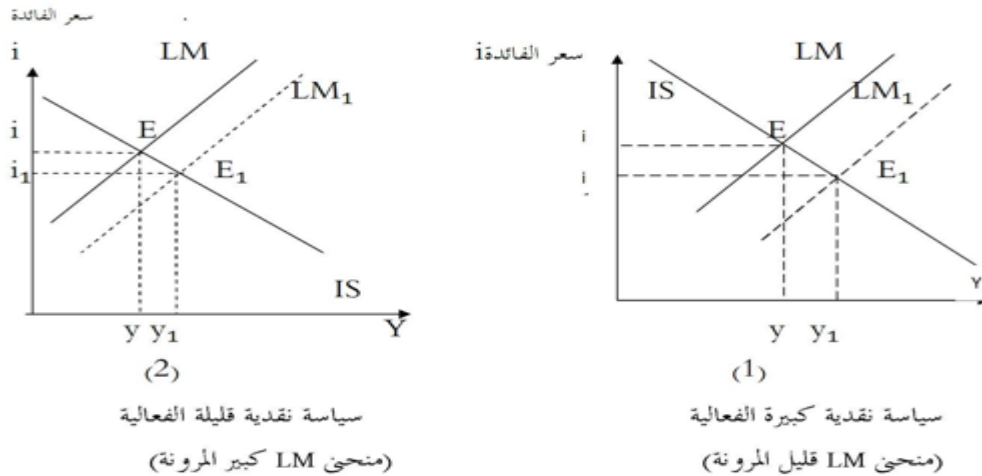
المقصود بفعالية السياسة النقدية هو حجم الأثر على الدخل الناتج عن تغير معين في متغيرات السياسة، بحيث أن اعتماد هذه السياسة يمكن أن يكون فعال ويمكن شرح هذه الفعالية في إطار نموذج (IS-LM) الذي⁵⁶ عرض لأول مرة سنة 1937 من طرف الاقتصادي الكيترتي جون هيكس الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في 1972، إن التوازن في الاقتصاد القومي يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات، سوق النقود وسوق العمل، حيث يمكننا هذا النموذج من إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل اللذان يحققان التوازن في كلا السوقين.⁵⁷

وتتوقف فعالية السياسة النقدية على انحدارات كل من منحنيات IS و LM فبالنسبة لانحدار منحنى LM فإنه يعتمد بشكل أساسي على استجابة الطلب على النقود لتغيرات سعر الفائدة، أما منحنى IS فيعتمد بشكل أساسي على مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة.

1 - السياسة النقدية وانحدار منحنى LM:

تكون السياسة النقدية كبيرة الفعالية في حالة كون منحنى LM قليل المرونة (كبير الميل أو الانحدار)، بينما تكون قليلة الفعالية في حال كون منحنى LM كبير المرونة، وبعبارة أخرى فإن فعاليتها ترتبط عكسيا بدرجة مرونة منحنى LM كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (5) فعالية السياسة النقدية وانحدار منحنى LM.



المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد، وآخرون النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 283.

⁵⁶ _ حامد يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الاسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 209.

⁵⁷ _ البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، جامعة حسينية بي بوعلي، ص 8

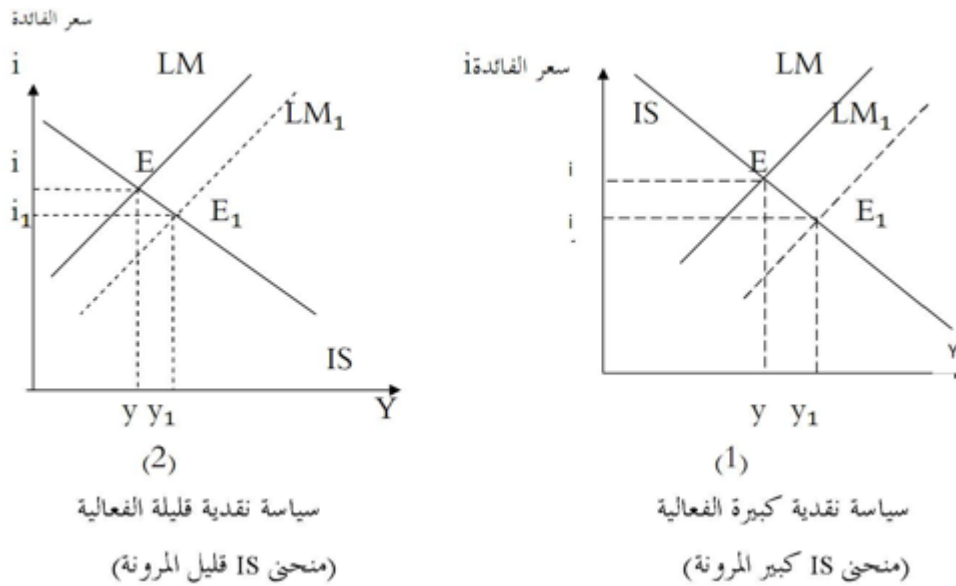
الفصل الأول.....الإطار النظري للسياسة النقدية التوسعية

في الجزء الأول من الشكل السابق نجد أن إتباع السياسة النقدية التوسعية في حالة كون منحني LM كبير المرونة قد أدت لزيادة الدخل التوازني من y إلى y_1 وذلك بمقدار Δy ، بينما أدت نفس السياسة في الجزء الثاني من الشكل السابق ولكن في حالة كون منحني LM قليل المرونة، إلى زيادة الدخل التوازني من y إلى y_1 وذلك بمقدار Δy مع العلم أن الزيادة في الحالة الأولى أكبر من الحالة الثانية، ويعني ذلك أن السياسة النقدية التوسعية تكون كبيرة الفعالية في حالة كون منحني LM قليل المرونة، بينما تلك السياسة قليلة الفعالية في حالة كون منحني LM كبير المرونة⁵⁸.

2 - السياسة النقدية وانحدار منحني IS:

تكون السياسة النقدية ذو فعالية أكبر عندما يكون منحني IS كبير المرونة أو قليل الانحدار، وتكون ذات السياسة أقل فعالية عندما يكون منحني IS قليل المرونة أو كبير الانحدار، وبمعنى آخر ترتبط فعالية السياسة النقدية ارتباطاً طردياً بدرجة مرونة منحني IS فتزداد هذه الفعالية كلما زادت درجة مرونة المنحني، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (6) فعالية السياسة النقدية وانحدار منحني IS.



المصدر : محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات الدار الجامعية، مصر، 2004، ص270.

⁵⁸ _ عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص289.

في الجزء الأول من الشكل السابق نجد أن إتباع السياسة النقدية في حالة كون منحني IS كبير المرونة قد أدت لزيادة الدخل التوازني من y إلى y_1 وذلك بمقدار Δy ، بينما أدت نفس السياسة في الجزء الثاني من الشكل السابق ولكن في حالة كون منحني IS قليل المرونة، إلى زيادة الدخل التوازني من y_1 إلى y وذلك بمقدار Δy مع العلم أن الزيادة في الحالة الأولى أكبر من الحالة الثانية، ويعني ذلك أن السياسة النقدية التوسعية تكون كبيرة الفعالية في حالة كون منحني IS كبير المرونة، بينما تلك السياسة قليلة الفعالية في حالة منحني IS قليل المرونة⁵⁹.

إذن ترتبط فاعلية السياسة النقدية عكسيا مع درجة مرونة منحني LM، بينما ترتبط فاعلية تلك السياسة طرديا مع درجة مرونة منحني IS.

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

قناة الإبلاغ هي الطريق الذي من تسلكه السياسة النقدية من خلال أدواتها لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي، وهذا تبعا لاختيار الهدف الوسطي، بحيث تنحصر هذه القنوات في:

1 - قناة الفائدة سعر

تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو الاقتصادي، حيث تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي⁶⁰ فترتفع تكلفة رأس المال، ويحد هذا من الطلب على الاستثمار في قطاع الإنتاج، كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور، أنه نظرا للارتفاع النسبي لمرونة إنفاق القطاع العائلي بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي، فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يضعف من طلب القطاع العائلي على كل من السلع المعمرة والاستثمار في قطاع السكن وغيرها، مما يؤدي إلى الطلب الكلي ومنه الحد من النمو⁶¹.

2- قناة سعر الصرف:

تتضمن قناة سعر الصرف آثار معدلات الفائدة لأنها عندما تنخفض معدلات الفائدة الحقيقية تصبح العملة المحلية أقل جاذبية بالنسبة إلى العملات الأجنبية، وذلك يقود إلى انخفاض قيمة ودائع العملة المحلية نسبة إلى ودائع العملات الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، والقيمة

⁵⁹ _ محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات الدار الجامعية، مصر، 2004، ص270.

⁶⁰ _ مع فرض النظرية الكيتيرية الجمود الأسعار في الأجل القصير.

⁶¹ _ سليم موساوي، بعداش فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2006 - 2007، ص63-64.

المنخفضة للعملة المحلية تجعل البضائع المحلية أرخص من البضائع الأجنبية، وبالتالي تسبب في ارتفاع الصادرات الصافية، ومن ثم ارتفاع في الناتج المحلي.⁶²

3- قناة أسعار السندات المالية: يرى أنصار المدرسة النقدية أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما:⁶³

- **قناة المؤشر (Tobin) للاستثمار:** انخفاض عرض النقود يؤدي إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فيخفض مؤشر توبين ، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار وعليه يتراجع الناتج المحلي الخام.

- **قناة أثر الثروة على الاستهلاك:** يترتب عنها انخفاض عرض النقود ثم انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي تؤدي إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع النمو الناتج المحلي الخام.

4- قناة الائتمان: تتكون هذه القناة من مجموعة من العوامل التي توزع آثار تغير سعر الفائدة الناتج من تغير العرض النقدي، حيث تعتمد هذه القناة على ما يسمى علاوة التمويل الخارجي(هي الفرق بين تكاليف الأرصد المتداولة خارجيا سواء من خلال إصدار السندات أم حقوق الملكية، وبين تكاليف الأرصد المتولدة داخليا من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح) وهناك قناتان لشرح الصلة بين السياسة النقدية وتصرفاتها وعلاوة التمويل الخارجي) ، وهما:⁶⁴

- **قناة الاقتراض المصرفي:** تعمل هذه القناة كما يلي:

عند إتباع سياسة نقدية توسعية تساهم في رفع حجم الودائع في المصارف فيرتفع حجم الائتمان المصرفي وهذا ما يرفع من الاستثمار ،وبالتالي ،النمو، أما عند استخدام السياسة الانكماشية يحدث العكس.

- **قناة الموازنة:** تعمل هذه القناة من خلال الزيادة في المخاطرة والتي يطلق عليها اسم "مخاطرة الانتقاء السلبي، والتي تعني أن احتمال قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة يطرح خطورة كبيرة للإقراض، ويرجع

⁶² _ خير الدين عبدربه الحمري، بحث حول " قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الليبي (تطبيق نموذج مقترح من صيغ VAR على بيانات من عام 1970 إلى 2005) كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار، 2012، ص 5.

⁶³ _ حسين كشيبي، "إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000 - 2009، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012، ص 24-25.

⁶⁴ _ اسماعيل صاري، السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000-2010 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2011/2012، ص 18.

ذلك إلى سوق انتقاء المقترضين عند إتباع سياسة نقدية انكماشية، بحيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى التخفيض من صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترض تقديمها عند الاقتراض، إضافة إلى أن الارتفاع في سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك الشركات مما يزيد من مخاطرة، إقراضها، خاصة الصغيرة منها وهو ما يحد من استثمار القطاع الخاص ومنه انخفاض الإنتاج، أما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية وتدعم المؤسسات التي تزيد من الاستثمارات وبالتالي يرتفع الطلب الإجمالي وفي هذه الحالة لا يكون لمخاطرة الانتقاد السلبي أثر كبير.⁶⁵

⁶⁵ _ رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 - 2008، ص 60-61.

خاتمة الفصل:

هدفت الدراسة الى أهم جوانب السياسة النقدية في هذا الفصل، بدءًا من تعريف المفهوم وتوضيح المراحل التي مرت بها، إلى تسليط الضوء على التباين في آراء المدارس الاقتصادية حول دورها. فمن وجهة نظر الفكر الكلاسيكي، لم تكن السياسة النقدية فعالة لأنها اعتمدت على النظرة الحيادية للنقود، في حين رأى الفكر الكيترى دورها في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال تحديد معدل الفائدة ومستويات الاستثمار والإنتاج. أما النقديين فأشادوا بالسياسة النقدية كأداة فعالة في التحكم بالنشاط الاقتصادي.

ولتحقيق الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، يتوجب استخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، حيث يؤثر البنك المركزي مباشرة على سلوكيات البنوك والعرض النقدي، بينما يكون تأثيره غير المباشر على العرض النقدي والسيولة.

وتنتقل آثار السياسة النقدية عبر أربع قنوات رئيسية، تتضمن قناة أسعار الفائدة، وقناة سعر الصرف، وقناة أسعار السندات، وقناة الائتمان، حيث يؤثر ذلك على التوزيع العام للنشاط الاقتصادي والاستهلاك والاستثمار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.

الفصل الثاني

دور السياسة النقدية التوسعية في
تحقيق الاستقرار الإقتصادي

تمهيد الفصل :

تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها معظم البلدان، خاصة النامية، نظراً لمعاناتها من تحديات متعددة مثل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، إضافةً إلى العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتحقيق معدلات نمو منخفضة. تعكس هذه المؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي في تلك البلدان. نظراً لضعف كفاءتها في ابتكار حلول لتلك التحديات، فإنها تضطر إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يعتبر هذا اللجوء ضرورياً بسبب الكفاءة التي تتمتع بها تلك المؤسسات، والتي من شأنها أن تساعد هذه البلدان في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. يتم ذلك من خلال اعتماد سياسات متعددة تشمل تقليل العجز الموازني وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ودعم اقتصاد السوق. وتتضمن تلك السياسات التعاون مع السلطات الحكومية وطلب المساعدة من تلك المؤسسات المالية الدولية.

وعليه سنتناول في هذا الفصل آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول : الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي.
- المبحث الثاني: أثر سياسة نقدية على تحقيق التوازن الخارجي.
- المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي.

المبحث الأول : الإطار النظري لاستقرار الإقتصادي

الهدف الرئيسي للدولة يتمثل في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، وهو أمر يكتسب أهمية خاصة في البلدان النامية. يعتمد هذا التحقيق بشكل أساسي على تنفيذ سياسات إقتصادية محكمة، تتمثل أساساً في السياسة النقدية والمالية والتجارية. إذ تُعتبر هذه السياسات من الأدوات الرئيسية التي يمكنها التأثير على الإقتصاد بشكل شامل. يتضمن ذلك استخدام مجموعة متنوعة من الآليات لتحقيق التوازن في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، والتحكم في معدلات التضخم والبطالة، بهدف تحقيق النمو الإقتصادي. سيتم توضيح هذه العمليات بشكل مفصل في هذا البحث.

المطلب الأول: مفهوم وأهميته الاستقرار الإقتصادي

يعتبر الوصول إلى حالات التشغيل الكامل هدف أساسي تسعى لتحقيقه معظم البلدان وذلك من خلال تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة وأدنى معدلات البطالة بالإضافة إلى استقرار مستويات الأسعار مما يسمح بتفادي الأزمات المالية والإقتصادية في المستقبل.

1- مفهوم الاستقرار الإقتصادي :

تعددت التعاريف حول الاستقرار الإقتصادي ويمكن إعطاء التعاريف التالية:

يعرف الاستقرار الإقتصادي بأنه التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بعدل نمو حقيقي في الناتج القومي.¹

كما يمكن القول بأن الاستقرار الإقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية.²

كذلك يمكن القول بأن الاستقرار "الإقتصادي يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة من معدلات التضخم، وتحقيق معدلات نمو موجبة مقبولة ومعدلات بطالة منخفضة ومستوى معيشة أفضل وكذا الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي.³

¹ _ مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر - 1990-2004 ، ص 77 ، 78.

² _ ابراهيم متولي حسن المغربي، (دور حوافز استثمار السياسة في تعجيل النمو الإقتصادي، غير منشورة) ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 373

³ _ محمد أمين بن الدين دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2009 ، غير منشورة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة دالي براهيم الجزائر ، 2009-2010 ، ص72.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل الاستقرار الاقتصادي ويمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي هو الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد داخل القطر.

2- أهمية الاستقرار الاقتصادي

يتضمن الاستقرار الاقتصادي هدفين أساسيين تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقهما يتمثلان في:⁴

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العامل للأسعار.

و التشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة وتهيئة الفرص الوظيفية لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار، أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع الاستقرار المستوى العام للأسعار كما يعتبر الاستقرار الاقتصادي مؤشر هام لإحداث التنمية والذي يجب أن يتدعم بزيادة في معدل النمو الاقتصادي، فتحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، كما أن تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات وتخزين السلع بدلاً من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية.

⁴ _ مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 78.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الإقتصادي

يقصد بالاستقرار الإقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة في استقرار المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى استقرار ميزان المدفوعات، وعليه فهو يستهدف علاج مشكلة البطالة و التضخم و معالجة اختلال ميزان المدفوعات و تحقيق معدل نمو مرتفع. فهو منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة تشكل في مجملها مؤشرات للاستقرار الإقتصادي

يرتبط مفهوم الاستقرار الإقتصادي بمفهوم الدورات الاقتصادية، حيث تشير التجربة التاريخية إلى أن فترات التوسع الإقتصادي و انخفاض معدلات البطالة يتبعها فترات بطء للنمو الإقتصادي وانكماش النشاط الإقتصادي، ففي فترات بطء النمو ترتفع معدلات البطالة، وينخفض المستوى العام للأسعار، والدورة الاقتصادية المفترضة تعكس حركة منتظمة من الازدهار والركود . إلا انه في الواقع الدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلاً منتظماً، وبالتالي فإن تفاقم اختلال الاستقرار الإقتصادي الداخلي والخارجي يفرز بكل تأكيد عددا من الأزمات الاقتصادية الخطيرة كتفاقم معدلات التضخم و تدهور معدلات النمو الحقيقية.

إن مؤشرات الاستقرار الإقتصادي هي الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية وتتمثل في:⁵

- **التضخم** هو الزيادة في التداول النقدي التي يترتب عليها زيادة الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة، تؤدي إلى الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، وتخلق عدم التوازن في الاقتصاد.

فالسياسة النقدية تعمل على مكافحة الضغوط التضخمية لتحقيق الاستقرار في الأسعار، ويتم هذا عن طريق السلطة النقدية والممثلة في البنك المركزي متبعا سياسة نقدية انكماشية لمعالجة التضخم.

- **البطالة** : هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية تدل على وجود أشخاص مؤهلين باحثين عن العمل، وراغبين فيه، ولهم القدرة عليه، ويقبلون به عند الأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك خلال فترة زمنية معينة.

ويعد معدل البطالة احد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكل البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها.

النمو الإقتصادي: هو حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويرتبط هدف النمو الإقتصادي بهدف تحقيق التوظيف وعليه يكون النمو الإقتصادي الوحيد القادر على امتصاص

⁵ _لهشمي علا الكامل، حطاب موراد، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الإقتصادي للجزائر، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 10، العدد 02، سنة 2021، ص 567-568.

فإن عنصر العمل وتكون مهمة السياسة النقدية هنا التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني من أجل الوصول إلى النمو السريع.

المطلب الثالث : أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

يتعرض النشاط الاقتصادي عادة إلى تقلبات سواء كان نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها، غير أن الاستقرار الاقتصادي زادت حدته في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة وسعر الصرف وأسعار السلع والأوراق المالية، ولعل من بين أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ما يلي:⁶

1- التغيرات في المستوى العام للأسعار

إذ يؤدي التغير في المستوى العام للأسعار سواء ارتفاعاً أو انخفاضاً إلى إحداث آثار بالغة على الاقتصاد فالارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) له آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي وبالتالي على الاستقرار الاقتصادي ما يجعل السلطات النقدية تضعه من الأولويات في رسمها للسياسة الاقتصادية كما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار أو انعدامه التضخم الصفري إلى انعدام ثقة الأعوان الاقتصاديين في السلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي، كما أن معدل التضخم الصفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي، كما يمكن أن يؤدي التضخم الصفري إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل، لذا فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية والحكومات لتحقيقه.

2- الآثار السلبية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق المعولمة

بالرغم من الدوافع الإيجابية للتحرير المالي والانفتاح على الأسواق الخارجية والمتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي وزيادة قدرته في الوساطة المالية واستقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية والناشئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا المسار لم يخل من المخاطر الكبيرة التي أثرت سلباً على سلامة القطاع المالي والمصرفي في معظم دول العالم، والتي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية وتخفيف القيود على العمل المصرفي وعلى تحركات رؤوس الأموال كما أن عولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ساعدت على سرعة انتشار الأزمات المالية وانتقالها عبر العالم، وعليه فإن تسارع الدول إلى التحرير المالي وإزالة القيود على رؤوس الأموال الأجنبية قبل تهيئة اقتصادها ومؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة و التي تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب والمخاطر المترتبة على تقلبات أسعار الصرف والتباين في أسعار الفائدة يعد من أهم أسباب حدوث الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي.

⁶ _ محمد أمين بن الدين، مرجع سابق ، ص ص 73 ، 74.

3- استفحال الدين العام والخاص ولاسيما القصير الأجل

حيث أنه في نظام الوساطة المالية القائم على أسعار الفائدة يعتمد المقترض على قوة الضمانات بدلا من الاعتماد على قوة المشروع، كذلك فإن النظام الضريبي يشجع على استخدام الدين بدل المشاركة وذلك بإخضاع مدفوعات حصص الأرباح إلى الضريبة في الوقت الذي يعامل فيه الفوائد على أنها نفقات قابلة للتنازل بالإضافة إلى ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتحرير أسعار الصرف الأجنبي قد أدت جميعها إلى سرعة انتقال الأموال من بلد لآخر، وهذا ما زاد من حدة التقلبات في معدلات الفائدة الأمر الذي أدخل بدوره قدرا كبيرا من عدم التأكد في أسواق الاستثمار، ودفع المقترضين بالطريقة نفسها من سوق الدين طويل الأجل إلى سوق الدين قصير الأجل ذي الرافعة العالية وقد كان لهذا أثر في زيادة عدم الاستقرار وهذا ما يؤكده صندوق النقد الدولي في تقريره 1998 حول رأيه عن البلدان ذات المستويات العالية من الدين قصير الأجل يبدو أنها أكثر تعرضا للصدمات الداخلية والخارجية ومن ثم للأزمات المالية.

4- الأزمات المالية

يقصد بها التوقف الحاد والعميق في عمل الأسواق المالية وذلك عندما تصبح الأسواق غير قادرة على تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الاستثمار الإنتاجي و هذا يؤدي إلى تعثر النشاط الإنتاجي الحقيقي ومن بين أهم عوامل حدوث الأزمات المالية تذكر:⁷

- الارتفاع في أسعار الفائدة.
- أثر أسعار الأصول المالية على ميزانية المؤسسات.
- الإفلاس في القطاع البنكي باعتبار البنوك تلعب دور مهم جدا في مجال الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتمويل عمليات الاستثمار والاستهلاك لذا وجب عليها عدم التمادي في منح القروض دون النظر إلى رأسمالها.
- الاختلال في ميزانية الدولة حيث لا يقتصر الإفلاس فقط على المؤسسات الاقتصادية والمالية، بل إن الدول هي الأخرى قد تعاني من الإفلاس كما حدث مع اليونان سنة 2010، بحيث تنعكس اختلالات ميزانية الدولة سلبا على كل مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي.

⁷ _ محمد أمين بن الدين، مرجع سابق: ص74.

المبحث الثاني: أثر سياسة نقدية على تحقيق التوازن الخارجي

التوازن الخارجي يشير إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عمومًا، ويعتمد ذلك على استخدام السياسة النقدية لعلاج أي اختلال في ميزان المدفوعات واستعادته إلى حالة التوازن. تعتبر سياسة الصرف أحد الأدوات الرئيسية في هذا السياق.

المطلب الأول: مفهوم وعوامل التوازن الخارجي

ويتضمن تعريف التوازن الداخلي وعوامله.

1- تعريف التوازن الخارجي

يعتبر منهج التوازن الخارجي " External-Balance approach من أشهر الطرق البديلة استخدامًا في تحديد قيم العملات في الأجل الطويل، ويعرف بأنه تحقيق المستويات التي وضعت كهدف يسعى إليه للحساب الجاري.⁸

2- عوامل التوازن الخارجي

وبصفة عامة يمكن القول بوجود علاقة دالية بين حجم التجارة الخارجية والعوامل الثلاث التالية: تغير مستوى الأسعار، تغير سعر الصرف الأجنبي، تغير مستوى الدخل. وفيما يلي شرح مختصر لهذه العوامل:

2-1- تغير مستوى الأسعار

يترتب على حالات التضخم أو الانكماش التي تصيب إحدى الدول تغيرات مناظرة في المستويات الأسعار المحلية والعالمية ففي حالة التضخم فإن الزيادة المقترنة بمستويات الأسعار المحلية من شأنها التأثير على حجم الصادرات والواردات وذلك بغرض بقاء العوامل الأخرى على حالها). فالنتيجة الطبيعية لهذا التغيير هي انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات، وزيادة الطلب الداخلي على الواردات الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات (التوازن الاقتصادي (الخارجي) أما إذا أصيب الدولة محل الدراسة بحالة من الانكماش فإن انخفاض مستوى الأسعار المحلية من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات وزيادة الطلب على الواردات وبطريقة مماثلة يمكن الوصول إلى حالات التضخم والانكماش وما صاحبها من تغيرات مناظرة في حكم الصادرات والواردات للدولة قيد البحث، وهو ما يؤدي إلى حدوث اختلال في موازين المدفوعات. بناء على ذلك يمكن أن نقرر أن كمية صادرات وواردات دولة معينة تتوقف على مستوى الأسعار بالداخل مقارنة بالداخل مقارنة بمثيله في الخارج.

⁸ محمد ناظم محمد حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1999، ص 37.

2-2- تغير سعر الصرف الأجنبي

سعر الصرف الأجنبي يتولى الربط في مستويات الأسعار المحلية في بلاد العالم المختلفة، فإذا كان سعر الصرف الأجنبي أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات. وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحد العملة المحلية عند مستوى أقل مع ما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأسعار في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات. ويطلق على الحالة الأولى " تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته وعلى الحالة الثانية تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته".⁹

ويؤدي تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته (الحالة 1) إلى جعل السلع المستوردة أرخص في نظر المستهلك المحلي، والسلع المحلية المصدرة إلى الخارج أعلى في نظر المستهلك الأجنبي. والنتيجة المنطقية لهذا الوضع هي الزيادة الواردات وانخفاض الصادرات والتالي حدوث اختلال سالب في ميزان المدفوعات. أما تقييم سعر الصرف بأقل من (الحالة 2) من شأنه أن يجعل السلع المستوردة أغني في نظر المستهلك المحلي، والسلع المصدرة أرخص في النظر المستهلك الأجنبي، الأمر يؤدي إلى حدوث اختلال موجب في ميزان المدفوعات.

2-3- تغير مستوى الدخل

تؤدي زيادة مستويات الدخل في الدولة قيد البحث إلى زيادة إنفاقها على الواردات، كما أن انخفاض مستويات دخولها يؤدي إلى انخفاض إنفاقها على الواردات. وبالمثل فإن زيادة مستويات الدخل في الدولة الأجنبية تؤدي عادة إلى زيادة إنفاقها على السلع والخدمات المحلية أي زيادة صادرات الدولة محل الدراسة إلى العالم الخارجي، كما أن نقص مستويات المحلية، أي بانخفاض صادرات الدولة قيد البحث إلى الخارج.

2-4- عوامل أخرى

بالإضافة إلى العوامل الثلاث السابقة توجد عوامل أخرى تؤثر في حجم التجارة الخارجية، وتسبب بالتالي اختلالاً في التوازن الاقتصادي الخارجي، ومن بين هذه العوامل :

○ تغير عدد المستهلكين الأجانب.

○ تغير أذواقهم

○ تغير المستوى التكنولوجي.

⁹ موقع: Blog.issfb.com.the.reasons.for.the.olisruption.of.the.external.economic.balance.htm

تاريخ الإطلاع يوم: 2024/02/25 على الساعة: 15:00

الفصل الثاني..... دور السياسة النقدية التوسعية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي

إلا أنه من الملاحظ أن التغير في هذه العوامل لا يتم عادة إلا في فترات زمنية متباعدة، الأمر الذي يجعل من الممكن اعتبارها ثابتة عند دراسة العوامل المؤثرة في التوازن الإقتصادي الخارجي.

وفيما يختص بالدول النامية فإنه يمكن إضافة عامل آخر بسبب اختلالا في موازين مدفوعاتها. فالتنمية الإقتصادية تقتضي زيادة واردات هذه الدول من السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع التي يمكن أن نطلق عليها سلع التنمية¹⁰.

وتستمر هذه الزيادة في الواردات سلع التنمية لفترة زمنية طويلة نسبيا. ويتم تمويلها عن طريق قروض طويلة الأجل متعاقد عليها مقدما. كذلك فإنه في الكثير من الأحيان تضطر الدولة على تمويل وارداتها تلك من خلال بنود الموازنة المعروفة بميزان المدفوعات ويترتب على هذه الزيادة المضطرة حدوث اختلال هيكلية مزمن في موازين مدفوعات الدول النامية.¹¹

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت

في حالة الصرف الثابت تقوم السلطات النقدية بتحقيق الهدف الوسيط المتمثل في المحافظة على ثبات سعر الصرف، والوسيلة التي تستعملها هنا هي الاحتياطات الرسمية للصرف.

○ إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات $MC+BC < 0$ فإن العملة الوطنية تنخفض قيمتها، فيقوم البنك المركزي بشراء العملة الوطنية وذلك بعرضه للعملة الأجنبية، هنا تكون زيادة غير طبيعية للطلب على النقود الوطنية وانخفاض في الاحتياطات الرسمية للصرف $R < 0$

○ إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات $MC+BC > 0$ فإن العملة لديها قيمة، هنا يقوم البنك المركزي بشراء العملات للمحافظة على ثبات سعر الصرف وتبدأ الاحتياطات الرسمية للصرف في الزيادة.¹²

1- فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت

والشكل موالي يبين لنا مدى فعالية السياسة النقدية التي تلجأ إليها السلطات النقدية وذلك بشراء الأوراق المالية من الجمهور.

¹⁰ Blog.issfb.com.the.reasons.for.the.oliscruption.of.the.external.economic.balance.htm تاريخ

الإطلاع يوم: 2024/02/25 على الساعة: 09:00

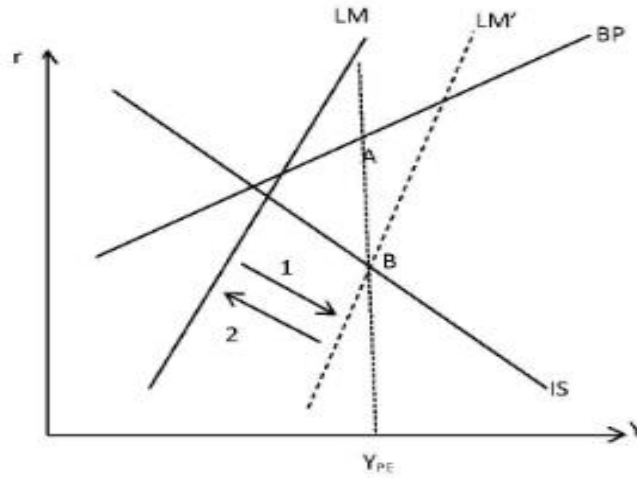
¹¹ _ موقع: Blog.issfb.com.the.reasons.for.the.oliscruption.of.the.external.economic.balance.htm

تاريخ الإطلاع يوم: 2024/02/25 على الساعة: 22:00

¹² _ لعزاري حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 03-2010-2011، ص.156

شكل رقم (7) فعالية السياسة النقدية في الصرف الثابت.

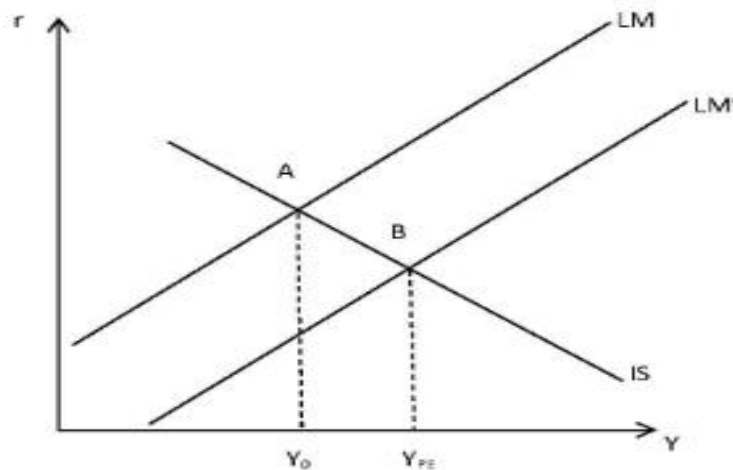


بن زايد ياسين، بوفاليلة فاروق، مذكرة ماستر فيفعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، جامعة محمد الصديق، سنة 2017-201، ص61.

يبين لنا هذا الشكل أثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت وثبات حركة رؤوس الأموال، والملاحظة أن ميزان المدفوعات يظهر بشكل عمودي، وهذا ما يشير إلى مستوى الدخل لا والذي يحقق التوازن في الميزان التجاري أي $BP=BC=0$ مع $BK=0$ فالدخل y_0 لا يمكن أن يكون هو الدخل في حالة التشغيل الكامل Y_{PE} ، ولكي نصل إلى هذا المستوى لابد من تطبيق سياسة نقدية توسعية، وذلك بالزيادة في المعروض النقدي بهدف زيادة القروض في الاقتصاد.¹³

2- السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت مع ثبات حركة رؤوس الأموال

الشكل رقم (8) السياسة النقدية في ظل الصرف الثابت مع ثبات حركة رؤوس الأموال.



بن زايد ياسين، بوفاليلة فاروق، مرجع سابق، ص62

¹³ _ لعزازي حسبية، نفس المرجع السابق، ص 156.

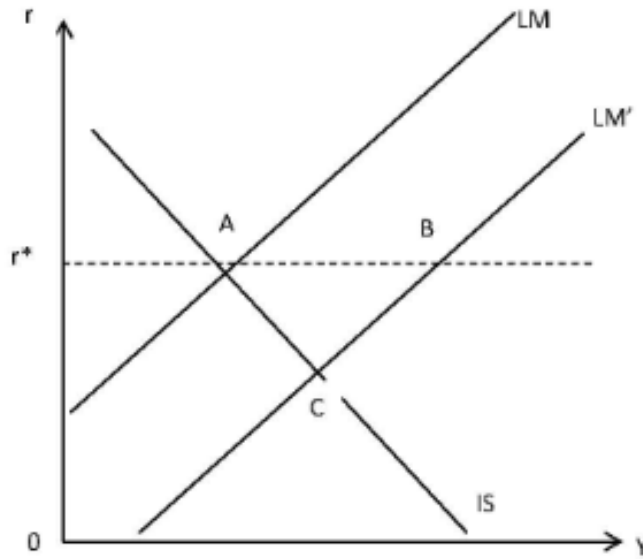
الفصل الثاني..... دور السياسة النقدية التوسعية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي

ولهذه السياسة أثرين، إحداهما على المدى القصير والأخرى على المدى الطويل، فاننتقال المنحنى LM نحو اليمين إلى LM يزيد من عرض النقود ويخفض سعر الفائدة، الذي يحث الاستثمار والطلب النهائي ويسمح بزيادة الدخل، فالتوازن الجديد على المدى القصير يتحقق عند النقطة B وهذه الوضعية تؤدي إلى عجز الميزان المدفوعات (التجاري)، لأن النقطة B تقع على يمين BC ، وكما تزيد الواردات في نفس الوقت عن الدخل، فالعجز الخارجي يخلق تأثيرات على المدى الطويل للتوازن الكلي، ففي حالة الغياب التام لسياسة التعقيم (التطهير) التي تؤثر في العجز الصادر عن BC وهذا ما يؤدي إلى خروج العملات أكثر من دخولها، وتخفض الاحتياطات عرض النقود. ويبدأ سعر الفائدة في الارتفاع، وينخفض كل من الطلب والدخل، بيانياً هذا التصحيح الآلي يقوم بإعادة LM إلى LM إلى غاية النقطة A التي يتحقق عندها توازن جديد على المدى الطويل، كما أن أثر السياسة النقدية في المدى القصير يعوض تماماً الاحتياطات المفقودة التي أعادت الاقتصاد إلى حالته الابتدائية.

أي أنه في حالة إتباع نظام الصرف الثابت مع عدم حركة رأس المال، فإن السياسة النقدية غير فعالة في تغيير الدخل التوازني.¹⁴

3- السياسة النقدية في ظل الصرف الثابت مع حركة تامة لرؤوس الأموال.

الشكل رقم (9) السياسة النقدية في ظل الصرف الثابت مع حركة تامة لرؤوس الأموال.



بن زايد ياسين، بوفاليلة فاروق، مرجع سابق، ص 63.

نفرض تطبيق سياسة نقدية توسعية، وهذا ما يؤدي إلى انتقال المنحنى LM إلى LM والتي تعمل على تخفيض سعر الفائدة وزيادة الطلب الكلي، ويتحقق التوازن الجديد في النقطة C، ارتفاع الواردات وظهور

¹⁴ _ لعزازي حسيبة، نفس المرجع السابق، ص 157 .

الفصل الثاني..... دور السياسة النقدية التوسعية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي

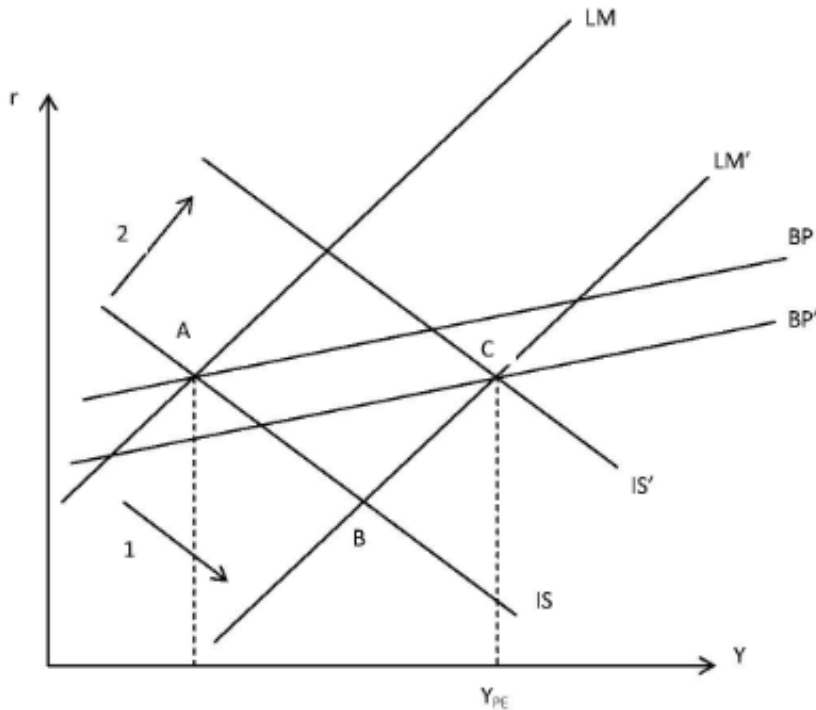
عجز خارجي، في النقطة C معدل الفائدة الداخلي يكون أقل بكثير من معدل الفائدة الأجنبي، خروج مكثف وآلي لرؤوس الأموال، بخفض عرض النقود ويعيد التوازن إلى النقطة A. في المدى القصير لا يمكن أن تكون نفس الزيادة وهذه هي ميزة المدى الطويل أي يتم تصحيح الخلل في المدى القصير فقط. ومنه يمكن القول أنه في حالة وجود حركة تامة لرؤوس الأموال في ظل ثبات سعر الصرف فإن السياسة النقدية عموماً غير فعالة لأحداث تغيير على مستوى الدخل.¹⁵

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن

في ظل نظام الصرف تام المرونة فإن السلطات النقدية تمتنع عن كل القوى الجهود الموضوعية) للسوق الذي يعطي الحرية في تحديد سعر الصرف فالتغيرات في سعر الصرف تعوض التغيرات في الاحتياطات الرسمية للصرف مثل ميكانيزم التعديل في حالة عدم توازن ميزان المدفوعات نفرض وجود حركة تامة لرؤوس الأموال بين الدول، منحني ميزان المدفوعات أفقي، وتطبيق سياسة نقدية توسعية تزيد القروض في الاقتصاد، ومنه الكتلة النقدية. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

فعالية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن:

الشكل رقم (10) فعالية السياسة النقدية في الصرف المرن.



بن زايد ياسين، بوفاليلة فاروق، مرجع سابق، ص 64

¹⁵ _ لعزاري حسبية، نفس المرجع السابق، ص ص ، 158 ، 159.

الفصل الثاني..... دور السياسة النقدية التوسعية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي

نلاحظ انتقال المنحنى LM إلى الأسفل، وهناك توازن جديد في النقطة B (توازن داخلي)، انخفاض الفائدة الداخلي بزيادة الدخل Y.

يؤدي تطبيق سياسة نقدية توسعية إلى انتقال منحنى IS إلى IS فيتحقق التوازن الداخلي عند النقطة B. نلاحظ ارتفاع كل من سعر الفائدة والدخل، النقطة B تقع على يسار BP ، ومنه BP في حالة فائض أين ترتفع قيمة العملة الوطنية والذي يترجم بانخفاض التنافسية والرصيد التجاري، أما الطلب في سوق السلع ينخفض ويتم انتقال المنحنى IS إلى اليسار IS.

ومنه فالسياسة فعالة في الصرف المرن في حركة غير تامة لرؤوس الأموال.

نلاحظ انخفاض الطلب الكلي إلى غاية بلوغ سعر الفائدة إلى سعر الفائدة الدولي أي عودة التوازن من جديد إلى النقطة A، أي أن السياسة النقدية غير فعالة، ويمكن القول أن فعالية السياسة النقدية في الصرف المرن مرتبطة بحركة رؤوس الأموال الدولية وتلغى في حالة الحركة التامة لرؤوس الأموال.¹⁶

¹⁶ _ لعزاري حسبية، نفس المرجع السابق، ص ص 161 162 163.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي

تتنوع وتختلف مؤشرات التوازن الداخلي في الاقتصاد، وتشمل عدة عوامل من بينها التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي. يُعتبرون أدوات ومكونات رئيسية لقياس الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها وأثناء الحرب العالمية الثانية، كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة، ويستخدم مفهوم التضخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار والزيادة في مستويات الدخل والأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف، إلا أن محور هذه الدراسة يركز على الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار المحلية.

ويحدث التضخم كنتيجة لعدد من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية، والتي تختلف في البلدان الصناعية المتقدمة عن أسباب التضخم في البلدان النامية، ويؤدي اختلاف العوامل والأسباب المنشئة للتضخم إلى اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة عن الآثار التي تتعرض لها البلدان النامية والمتخلفة والذي سيتم تناوله بالتفصيل في هذا المبحث.¹⁷

1- مفهوم التضخم

تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وهذا من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه "ارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما ، كما عرف بأنه عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

¹⁷ _ أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية - دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990، 2003-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر الجزائر، 2005-2006، ص 19.

في حين اعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار. كما عرف التضخم بأنه "زيادة محسوسة في كمية النقود"، كما عرف أيضا بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، كما عرف التضخم بأنه زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهر التضخم وبعض أسبابه حيث عرف التضخم بأنه زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار.¹⁸

وبالرغم من تعدد التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم إلا أنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في قوة الشرائية لوحدة النقد. أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

1- أن قياس التضخم يتم بمقياس ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه " متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.

2- أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا.¹⁹

وعليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين:

أ- الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار، لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض. وفي كلا الحالتين يجب أن تكون الزيادة في كمية النقود أو كمية السلع والخدمات في الاقتصاد كبير نسبيا تؤثر في مستويات الأسعار، حيث أن الزيادة المحدودة في أي منها على آخر قد لا يكون لها تأثير كبير على المستوى العام للأسعار. وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في الكمية

¹⁸ _ أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص ص 19 20

¹⁹ _ نفس المرجع السابق، ص 20.

الفصل الثاني..... دور السياسة النقدية التوسعية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي

النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع الثبات الزيادة في كميات الإنتاج.

ب- أن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود وبالنسبة لكمية الإنتاج، والذي يؤدي إلى تزامم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات، حيث يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع إلى رفع المستوى العام للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئاً وسريعاً، لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية:²⁰

○ بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.

○ حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.

○ حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

2- أثر السياسة النقدية على التضخم:

يشير أنصار السياسة النقدية إلى أن الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة في العالم، هو علاج التضخم (باعتبار أن التضخم من وجهة نظر النقديين هو ظاهرة نقدية) التي قد يعاني منها الاقتصاد القومي، و أن فعالية السياسة النقدية تكمن في مدى قدرة تلك السياسة على علاج التضخم و هي الحالة الأكثر حدوثاً.

حيث تقوم البنوك المركزية ببيع الأوراق المالية الحكومية للبنوك و الأفراد، وبذلك تزداد ديون البنوك التجارية قبل البنك المركزي و يقل رصيدها لدى هذا الأخير على خلق الائتمان، ويقل خلق النقود فينخفض عرضها و بالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض، أما إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، و إذا استخدمت نسبة الاحتياطي القانوني، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يرفع سعر الخصم، و يترتب على كل ذلك انخفاض كمية النقود و بالتالي انخفاض عرض النقود المعروض النقدي) مما يؤدي إلى هبوط المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم و من ثم يمكن المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار بما يتناسب مع تحقيق

²⁰ _ أحمد محمد صالح الجلال ، المرجع السابق، ص ص 20، 21 .

استقرار معدل زيادة عرض النقود أو كما يطلق عليه المعروض النقدي، و بالتالي فإن هذه السياسة النقدية تجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، و بالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والهيئات على شراء السلع والخدمات، و يلاحظ أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيض عرض النقود، بتقليل كمية النقود من خلال تقييد الائتمان، يتم أيضا رفع سعر الفائدة و هو ما يؤدي إلى خفض معدل التضخم النقدي في الغالب.

و يرى البعض أن أي سياسة نقدية ناجحة هي التي لا تندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ما ثم علاجه، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ أو المحافظة على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي، لان ذلك هو الذي يحقق استقرار مستوى الأسعار، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار، ومستوى الناتج القومي والتوظيف و العمالة.

و يعتقد النقديون أيضا أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سوف يخفض معدل التضخم، و يحقق الحد الأدنى للتكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم.²¹

المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في معالجة البطالة

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث الدراسة والتحليل وتجدر الإشارة إلى أن هذا المطلب سوف نغذيه بمحاولة تطرق لشرح هذه الظاهرة.

1- مفهوم البطالة:

وسنتطرق في هذا الفرع إلى المفهوم اللغوي والمفهوم العلمي:

1-1- المفهوم اللغوي

بالرغم من شيوع لفظ البطالة في مجال الدراسات الاقتصادية والدراسات الاجتماعية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الرأي حول تحديد مفهوم البطالة، التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة.

"فقد ورد في معجم اللغة العربية، أن البطالة مشتقة من بطل، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه والبطال (الشخص العاقل عن العمل يعني أنه فقد حقه وصلاحيته. في حين أن البطالة في اللغتين الانجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة عدم النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثف. وفي اللغة الفرنسية كلمة Chomage والتي تعنى البطالة، مشتقة من

²¹ _ وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 10-2014 - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص ص 19-20.

فعل بطل أي تعطل عن العمل لكن فعل Chomer يعني أيضا الاستضلال من الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل في اللغة الفرنسية، إنما يعني ذلك الشخص الذي يستريح في الظل ومن ثم يستأنف عمله".²²

1-2- المفهوم العلمي:

أشار الأستاذ محمد نبيل جامع إلى أن مصطلح (العطلة) ربما يكون أفضل من مصطلح (البطالة)، إذ أن البطالة كلمة تحمل في طياتها مضمونا قيميا أو أخلاقيا حيث أنها مستمدة من الباطل عكس الحق. خاصة إذا كان العاطل ذلك الشخص الموجود داخل قوة العمل وعمره محصور بين 16 و64 سنة لا يعمل بأجر ولو مدة محددة، وقادر على العمل وراغب فيه ولا يجده رغم جديته في البحث عنه، وذلك قبل التعداد أو المسح. ولا يفضل استخدام صفة العاطل - ليعبر عن موقفه العلمي، خاصة وأنه ليس عاطلا بمحض إدارته وإنما هو معطل. هذا المعطل يتحمل مسؤوليته في المجتمع الذي لم يوفر له فرصة عمل باعتبار أنه يريد العمل ويبحث عنه بجدية ولا يجده لظروف قهرية. أي أنه ليس عاطلا بمحض إرادته. ولو كان كذلك ما قمنا بإدراجه ضمن مفهوم العاطل والمعطل بصفة أدق. مع هذا فسوف نستخدم المصطلح الشائع الاستخدام سواء في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أو بين الأفراد وهو البطالة. فأحيانا نسمع أن خطأ شائعا ربما يكون أفضل من صواب غائب، والهدف من وراء كل هذا هو إيصال المفهوم بطريقة صحيحة".²³

بينما يرى William Nordhaus و Paul A. Samuelson أن العاطلين عن العمل هم المجموعة التي تضم عدد من الأفراد غير العاملين والذين يبحثون وبفعالية عن منصب شغل أو ينتظرون العودة لعملهم". البطالة حسب منظمة العمل الدولية (1985)، هو لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا سن قانوني يؤهلهم للكسب. كما تعرف البطالة على أنها "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج القومي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما يمكن الوصول إليه".²⁴

2- أثر السياسة النقدية على البطالة

إن توجه السلطة النقدية نحو استخدام سياسة توسعية سيرفع من مستوى العام للأسعار وكذلك انخفاض أسعار الفائدة وهذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والذي يترتب عليه زيادة الطلب على الأيدي العاملة مما يخفض من مستويات البطالة أو القضاء عليها ويحصل العكس في حالة تقليص عرض

²² _ دحماني محمد ادريوش إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر، بلقايد، تلمسان 2012-2013، ص 26

²³ _ دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

²⁴ _ دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

الفصل الثاني..... دور السياسة النقدية التوسعية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي

النقود في السياسة النقدية التقييدية (إذ ستزداد معدلات البطالة، ومنه تظهر أن البطالة ترتبط بعرض النقود بعلاقة عكسية.

إن دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة البطالة ومحاولة الوصول إلى الاستخدام الكامل يختلف باختلاف المدارس الاقتصادية فيرى الكلاسيك إن قوى العرض والطلب على العمل هي المسؤولة عن وصول سوق العمل إلى حالة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل إذ يحدث ذلك بسبب مرونة الأجور والأسعار، دون تدخل الدولة مستثنين بذلك على قانون ساي. بينما يؤمن الكينزيون بضرورة تدخل الدول من خلال الإنفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج وما يتطلبه ذلك من زيادة في الطلب على الأيدي العاملة أي تخفيض معدلات البطالة وأبرز الآراء هنا هو ما ذهب إليه الاقتصادي الكينزي فيليبس (A.W..Phillips) الذي أكد وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين تغيرات الجور النقدية ومعدلات البطالة في المملكة المتحدة.²⁵

والذي يبين من خلال نموذجه المشهور بمنحنى فيليبس إن هناك علاقة عكسية بين الطالة والتضخم حيث يرى إن السبيل لتخفيض معدلات البطالة يكون من خلال زيادة معدلات التضخم ولم يدم ذلك طويلا إذ طفت على السطح ظاهرة التضخم الركودي الظاهرة التي تعايش فيها التضخم مع البطالة جنبا إلى جنب وقد عرفت هذه الظاهرة بالتضخم الركودي أو الركود التضخمي (Stagflation) ومن أهم مظاهرها تزايد المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الإنتاج وانخفاض معدلات نمو الاقتصادي القومي. وهنا جاء اعتقاد النقديين في حل المشكلة بأنه يأتي من خلال التحكم بعرض النقود الذي هو السبيل للوصول إلى حالة استخدام الكامل والقضاء على البطالة.²⁶

المطلب الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي

من المهم جدا تحديد ماهية النمو الاقتصادي، وما يكتنفه هذا الاصطلاح من مقومات معينة قبل أي دراسة جادة حوله فماذا نقصد بالنمو الاقتصادي؟ وكيفية قياسه وعوامل محددة له وأهم أنواعه؟

1- مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي والتي نأخذ منها ما يلي:

○ يرى ريمون باران النمو الاقتصادي : "عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان" أما فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما".

²⁵ _ عبد الحسين خليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات كوفة 2014، ص ص 9-10.

²⁶ _ عبد الحسين خليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، نفس المرجع السابق، ص 10.

- يعتبر Samuelson.. الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الإقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الإقتصادي على أنه "الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي".
 - يعني النمو الإقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الكلي مقسوما على عدد السكان.²⁷
 - يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
 - يشتمل النمو الإقتصادي "ازدياد مطرد في الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ازدياد قدرة الاقتصاد على إنتاج هذه السلع والخدمات.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الإقتصادي والمتمثلة فيمايلي:
- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الإجمالي فقط ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني اكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.
 - أن تكون الزيادة حقيقية وليس اسمية، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم"،(إمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط).
 - تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الإقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط، ثم تلاشت هذه الزيادة مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول.

²⁷ _ ضيف أحمد ، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ،3، الجزائر، 2014-2015، ص 09

الفصل الثاني..... دور السياسة النقدية التوسعية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى. وتحقق هذا الشرط يمكننا من تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ومستديم، لا يخضع بتغيرات ظرفية في بعض المتغيرات الاقتصادية، وهو المطلوب تحقيقه في كل الاقتصاديات سواء النامية أو المتقدمة.²⁸ وعليه من خلال الشروط السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

ويُقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي حيث:

$$TC = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

وهذا المعدل يمكن أن يكون اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل (PIB)، إما اسمي PIB_N أو حقيقي PIB_R . ويمكن كتابة علاقة معدل النمو الاقتصادي الاسمي بالمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي = الحقيقي معدل النمو الاقتصادي الاسمي - معدل التضخم

إذا كنا نهتم بالنمو الاقتصادي بسبب أهميته لرفاهنا المادي، فليس مقياس هذا الرفاه هو الزيادة الحاصلة في الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج بحد ذاته، بل زيادة الإنتاج لكل فرد من السكان. فالمهم من وجهة نظر الرفاه هو توافر السلع والخدمات لكل شخص، وليس من المعقول أن نتحدث عن تحسن في الرفاه المادي عبر الزمن لشعب من الشعوب إلا عندما يحصل كل شخص على كمية متزايدة من السلع والخدمات. وعليه فإن مقياس النمو الاقتصادي الذي يحمل معنى أكثر من غيره من المقاييس هو مستوى الدخل الحقيقي للفرد.

ويتطلب تحليل النمو الاقتصادي بالنسبة إلى الفرد أن نراعي فقط التغيرات التي تطرأ على القدرة الإنتاجية للدولة، وكيفية استعمال هذه القدرة، بل أن نراعي أيضاً التغيرات التي تطرأ على سكان هذه الدولة. فتزايد السكان بمعدل يزيد عن معدل نمو الإنتاج، لا يمكن حصول تحسن في متوسط الرفاه المادي بالنسبة للفرد.²⁹ وبالتالي يمكن إيجاد معدل النمو الاقتصادي الفردي كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الإجمالي - معدل نمو السكان

إن معظم الاقتصاديين والإحصائيين يقيسون النمو الاقتصادي بمقارنة أرقام الإنتاج الوطني الحقيقي للفرد أو الدخل الوطني للفرد في مدة زمنية، بيد أنه يمكن الحصول على تقييم أدق للرفاه المادي أو لمستوى المعيشة من أرقام الاستهلاك الفردي. فالزيادات التي تحصل في إجمالي إنتاج الدولة من السلع والخدمات لا تعني بالضرورة أن مستوى المعيشة للفرد قد تحسن. ذلك أن زيادة إجمالي الإنتاج قد يشتمل على سلع استثمارية

²⁸ _ ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص10

²⁹ _ ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص 11.

وسلع عامة لا تسهم إسهاما مباشرا في الرفاه المادي للفرد، ومثال ذلك المعدات الحربية التي تتخذ شكل الدبابات والصواريخ والطائرات. ولكن تجدر الإشارة بالمقابل إلى أن الإنفاق الاستهلاكي للفرد على السلع والخدمات الخاصة لا يعطينا مقياسا صالحا تماما نقيس به الرفاه المادي للفرد، لان كثيرا من السلع والخدمات التي تقدمها الوحدات الحكومية كالمدارس والمنشآت الخدمائية العامة وطرق المواصلات تسهم في رفاه الفرد. وتبعاً لذلك تشكل النفقات الاستهلاكية الحقيقية للفرد مقياساً أدق للنمو من وجهة الرفاه المادي، إذا كان مثل هذا المقياس ممكناً من الناحية الإحصائية، ذلك أن الصعوبات التي تنشأ لمعرفة ما يمكن أن يدخل ضمن نطاق الاستهلاك الحقيقي (تجعل هذا المقياس غير عملي. وهكذا فإننا نجد أن مقياس إنتاج للفرد أو الدخل الحقيقي للفرد هو المقياس الذي يمكننا الاعتماد عليه أكثر من غيره لقياس النمو الإقتصادي.

2- أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي:

التأصيل النظري لأثر السياسة النقدية على النمو : اتفقت جميع المدارس الاقتصادية والنظرية على أن هناك علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل توظيف والتضخم في الأجلين القصير والطويل.

ترى النظرية الكينزية الحديثة، استناداً إلى أفكار جون ماينارد كينز مؤسس هذه المدرسة، وإلى أفكار فيليبس، أن الإقتصاد الذي يعاني من حالة نقص التشغيل يحتاج إلى زيادة محددة في الطلب الكلي إما عن طريق الإنفاق الحكومي أو عن طريق زيادة عرض النقد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال.

وكنتيجة لذلك فإن التغير في المستوى العام للأسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في عرض النقود . ففي حالة حدوث ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار (تضخم) ترى النظرية النقدية، أن تقييد عرض النقود يكبح جماح الزيادة في الإنفاق الكلي.

فتزايد المبيعات وتزداد أرباح المنتجين مما يغريهم بزيادة التوظيف، وهكذا يمكن أن ينتقل الإقتصاد من حالة التشغيل غير الكامل إلى حالة التشغيل الكامل، ويمكن أن يستمر الطلب بالزيادة، فيؤدي إلى حدوث التضخم الجزئي أو التضخم المرغوب فيه، فترتفع الأسعار وتحدث بعض الاختناقات في الإقتصاد.

أما في حالة التشغيل غير الكامل، فإن كينز يميل إلى استمرار الزيادة في الدخل عن طريق الإنفاق العام أو عن طريق زيادة الإصدار النقدي.

لكن في حالة التشغيل الكامل يمكن أن يميل الأفراد إلى الاكتناز ، بحيث لا تؤدي زيادة النقود إلى زيادة حجم الطلب الكلي ويرى كينز، في حالة التشغيل الكامل ، ضرورة زيادة معدلات الضرائب ورفع أسعار

الفصل الثاني..... دور السياسة النقدية التوسعية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي

الفائدة، لكي ينخفض الطلب الاستثمار وينخفض بالتالي الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل والطلب الكلي.³⁰

ويرى النقديون أن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتاحة في الاقتصاد تتجه من كمية النقود إلى الناتج المحلي، مما يعكس الأثر الذي يتركه التغير في الكمية النقود المعروضة على الناتج المحلي الإجمالي وفي الواقع، أن هذه الفرضية تعود في الأصل إلى المدرسة الكلاسيكية ولاسيما إلى فيشر، حيث يرون أن التغير في عرض النقود هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير، وإلى تقلبات الأسعار في الأجل الطويل.

أما في حالة الركود، فإن النظرية تنصح بزيادة معدل نمو عرض النقود ، لأن ذلك سوف يعمل على زيادة مستوى الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وليس الأسعار.³¹

³⁰ _ بشيشي وليد التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، 2014، ص ص 12-13.

³¹ _ بشيشي وليد ، نفس المرجع السابق، ص14.

خلاصة الفصل:

هدفت الدراسة، الى التوجهات السياسية النقدية في الجزائر على محاربة التضخم والبطالة، وتحقيق استقرار في مستويات الأسعار كأهم الأهداف الداخلية. كما استهدفت المحافظة على قيمة العملة المحلية من خلال الحفاظ على استقرار سعر الصرف على المستوى الخارجي. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر لم تصل إلى مستوى الفعالية المتوقعة في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي، نتيجة لتعدد الأسباب الداخلية والخارجية التي عانت قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها.

الفصل الثالث

أثر السياسة النقدية التوسعية على
مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر
خلال فترة 2012-2023.

تمهيد الفصل :

في الفترة الممتدة بين نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، شهدت الجزائر صعوبات اقتصادية واختلالات تأتي أساسًا في صورة ارتفاع معدل التضخم، زيادة معدلات البطالة، وعدم استقرار أسعار الصرف. تم استنباط الحلول لهذه التحديات من خلال تبني سياسة نقدية تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانتقال نحو نظام يعتمد على آليات اقتصاد السوق.

كانت السياسة النقدية تُعتبر أحد أهم محاور الإصلاحات الاقتصادية، حيث أن الإصلاحات السابقة لم تحقق النتائج المرجوة في تحسين إنتاج المؤسسات الاقتصادية. وفي هذا السياق، تم التركيز بشكل أكبر على إصلاح الجهاز المصرفي، نظرًا للدور الحيوي الذي يلعبه في النظام الاقتصادي.

جاء قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 لإعادة تشكيل هيكل النظام المصرفي الجزائري بالكامل، وجعل من القانون المصرفي الجزائري إطارًا قانونيًا يتماشى مع التشريعات المصرفية العالمية، خاصة في البلدان المتقدمة وتركزت الجهود على تعزيز وتحديث القطاع المصرفي لتعزيز التنمية الاقتصادية والنمو، حيث أن القطاع المصرفي يمتلك قدرة كبيرة على تحفيز الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع وتقديم الخدمات المالية. بالتالي، كانت هذه الخطوات جزءًا من جهود الجزائر للتكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية وتحقيق التطور والاستقرار الاقتصادي.

وشهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات منها إصدار قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، مع الانتقال إلى اقتصاد السوق وكذلك كانت هناك تعديلات في بداية الألفية الثالثة، كما شهدت الألفية الثالثة إلى يومنا هذا تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا عملت وسعت الجزائر إلى إعادة تقييم دور السياسة النقدية في تطوير وبناء الاقتصاد الوطني، من خلال تحديد وتفعيل وسائلها وأهدافها النهائية بدقة.

وعليه سنتناول في هذا الفصل آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول : تقديم عام للبنك المركزي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية
- المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر وتطور كتلتها النقدية
- المبحث الثالث: تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة

2010-2019.

المبحث الأول : تقديم عام للبنك المركزي الجزائري عبر الإصلاحات الاقتصادية

وقسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب سنتطرق في الأول إلى عموميات حول البنك المركزي الجزائري والثاني إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر وفي الثالث إلى الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بالبنك المركزي بعد سنة 1990.

المطلب الأول: بطاقة فنية حول البنك المركزي الجزائري

يعد البنك المركزي أحد الأنشطة الاقتصادية التنظيمية الهامة في أي مجتمع حديث والذي يعبر عن أحد الجوانب التنظيمية الاقتصادية التي تعكس على إستراتيجية التنمية ومواردها ، لذلك يعتبر دور البنك المركزي متعدد الأبعاد، وسيتم التعرض في هذا المطلب لما يلي:

1- نشأة بنك الجزائر

تأسس بنك الجزائر بموجب القانون رقم 62-144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 بنك الجزائر هو التسمية الجديدة للبنك المركزي بعد قانون (90-10)، وقد ورث فعاليات بنك الجزائر المؤسسة المصرفية التي أنشئت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة على 6 آلاف سهم. ومن الناحية القانونية فان بنك الجزائر هو مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولقد أسند إلى هذا البنك كل المهام التي تتكفل بها البنوك المركزية، وبذلك أصبح هو المسؤول عن الإصدار النقدي، وعن معدل إعادة الخصم، كما أن الهدف من إنشائه هو الإشراف على البنوك وأيضا على السياسة النقدية وكذا مراقبة وتوجيه الائتمان وهو كذلك بمثابة بنك الحكومة نظرا لما يقدمه من تسبيقات للخرينة العمومية وما يخضمه من سندات مضمونة من طرفها.¹

هذا على مستوى النصوص، أما على مستوى الواقع فإن البنك المركزي وضع كليا لخدمة الخزينة العمومية وهذا يمنحها تسبيقات غير منتهية، الشيء الذي خلل من دور بنك الجزائر في الاقتصاد آنذاك، ونتج عن ذلك الكثير من اللامبالاة في الإصدار النقدي دون مقابل، مما أدى إلى بروز الاختناقات النقدية وظهور التضخم .

أما فيما يخص إدارة البنك المركزي خلال تلك الفترة فكانت من خلال مجلس إدارة ومحافظ يساعده مدير عام ومراقبين، ومجلس الإدارة هو السلطة المكلفة بتسيير شؤون بنك الإصدار، وحركيته جد واسعة لأنها تجمع بالإضافة إلى المحافظ والمدير العام ثمانية عشر مراقب ، كلهم يعينون بمرسوم رئاسي، ويختارون تبعا لكفاءتهم والمناصب التي يشغلونها في الإدارات والمؤسسات والمختصين في الشؤون النقدية والمالية:

¹ _ آسيا علية، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة حالة الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص65.

- أربعة إلى عشرة مراقبين يختارون من بين أعلى مستخدمي الإدارات الاقتصادية والمالية في الدولة أو من بين المؤسسات العامة وشبه العامة المتخصصة في ميدان القرض أو التي تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة.
- اثنان إلى خمسة مراقبين يختارون لتجربتهم المهنية.
- اثنان إلى ثلاثة مراقبين يمثلون مؤسسات العمل، منها ممثل لمستخدمي البنك المركزي.²

2- مهام بنك الجزائر:

يمارس بنك الجزائر مهامه كغيره من البنوك المركزية في معظم دول العالم ومهمته الأساسية هي مع الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، ومن أهم مهام بنك الجزائر ما يلي:

أ- إصدار القطع النقدية من خلال المطبعة العامة الخاصة بإصدارها والكائن مقرها بدار النقود بالجزائر العاصمة.

وتتضمن تغطية النقد العناصر الموائية:³

- السبائك الذهبية و النقود الذهبية.
- العملات الأصلية.
- سندات الخزينة.
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

ب - كما يحول لبنك الجزائر باعتباره سلطة نقدية الصلاحيات التالية:⁴

- الرقابة على احتياطات الصرف من العملات الأجنبية عن طريق ما يسجل من تراكم للعملة الصعبة نتيجة ازدياد الصادرات واستثمارات الدول في الخارج.
- يقوم بإدارة غرفة المقاصة وتنظيم سوق الصرف وتحديد معدلات الصرف للدين الجزائري مقابل العملات الأجنبية.
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ولهذا الغرض يحدد البنك الأهداف النقدية لاسيما فيما يخص تطور المجاميع النقدية و القرضية ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الرقابة في سوق النقد.
- يحدد شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها، وكذا شروط إقامة شبكاتها، لاسيما تحديد الحد الأدنى من رأسمال البنوك والمؤسسات المالية وكذا كفاءات إجرائه.

² _ آسيا عليّة، نفس المرجع السابق، ص66.

³ _ المادة 38 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990.

⁴ _ المادة 62 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990.

- يحدد شروط فتح مكاتب لتمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر والمقاييس والنسب التي تطبق على البنوك المالية لاسيما فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها، والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام.

3- هيئات بنك الجزائر وفق النقد والقرض :

في إطار قانون النقد والقرض أصبح بنك الجزائر يضم الهيئات الآتية:

- **مجلس النقد والقرض** : إذ يعتبر من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له، وهو يعتبر مجلس إدارة البنك المركزي، ويتكون هذا المجلس من محافظ رئيس وثلاث نواب كأعضاء يعينون جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.⁵
- **لجنة الرقابة البنكية** ينص قانون النقد والقرض على إنشاء لجنة مصرفية، مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات المثبتة.⁶
- **مركزية المخاطر** : ينص القانون نفسه على إنشاء هيئة مكلفة أسماءء المستفيدين من بجمع القروض وطبيعتها وسقوفها، والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية.⁷
- **مركزية عوارض الدفع**: بموجب النظام 92-02 المؤرخ في 22 مارس، تم إنشاء مركزية عوارض الدفع المكونة من كل أسماء الوسطاء الماليين، والتي تقوم بتنظيم المعارضات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع.⁸
- **جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة** : تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03، حيث يعمل على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد وتبليغها للوسطاء الماليين المعنيين ومن ثم تبليغها إلى مركزية عوارض الدفع.⁹

⁵ المادة 18 من قانون النقد والقرض رقم 2000 المؤرخ في 14-04-1990.

⁶ المادة 143 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990.

⁷ المادة 160 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990.

⁸ التنظيم 92-02 المؤرخ في 22-03-1992 المتعلق بتنظيم وعمل مركزية عوارض الدفع.

⁹ التنظيم 92-2003 المؤرخ في 20-03-1992 المتعلق بإنشاء جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد .

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بالبنك المركزي بعد سنة 1990.

عرف النظام المصرفي اختلافات في نهاية الثمانينيات اتضح انه لا يكفي للانخراط في عجلة السوق، مما استدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض الذي ادخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي، وسيتم التركيز هنا على إصلاحات المتعلقة بالبنك المركزي بعد سنة 1990.

قانون النقد والقرض 10-1990

وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، حيث يشمل القانون جميع الوسائل المتعلقة بالنقد والقرض وجاء بأفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه ولهذا يوفر تسييرا فعالا ومرنا للنشاطات الاقتصادية.¹⁰

1- مبادئ قانون النقد والقرض:

جاء قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب معظمها في إعطاء المنظومة المصرفية مكانتها الحقيقية كمحرك رئيس للاقتصاد ومن أهم المبادئ ما يلي:¹¹

1-1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية.

يتميز النظام الاقتصادي والمالي الجزائري الذي ساد غاية المصادقة والتطبيق الفعلي لقانون النقد والقرض بالغموض والخلط بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية حيث أن هذه الأخيرة كانت خاضعة كلياً للأولى، وبعبارة أخرى كانت القرارات النقدية تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية، وكان كل الاهتمام بنصب على الكميات المادية فقط (مستويات الإنتاج)، وقياس فعاليات الاستثمار على هذا الأساس أثبتت نتائجها السلبية خلال الفترات النقدية لم تعد تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، بل أصبحت هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تتخذها السلطة النقدية اعتماداً على الوضع النقدي السائد، واعتماد مثل هذا المبدأ في القانون النقد والقرض يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- استعادة البنك المركزي لمكانته على قمة هرم النظام المصرفي واستعادة صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية.
- التطهير المالي وإعادة الاستقرار النقدي الداخلي.
- توحيد وظيفة الدينار في الاستعمالات الداخلية.
- رد الاعتبار لسعر الفائدة في السياسة النقدية.

¹⁰ _ بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 185.

¹¹ _ بطاهر علي إصلاحات النظام المصرفي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة الجزائر الجزائر ، 2005-2006 ، ص 158

- إزالة التمييز في منح القروض بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

1-2- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية

كانت الخزينة تلجأ غالبا إلى النظام المصرفي لتمويل نفقاتها عن طريق ما يسمى بعملية القرض مما كاد يتسبب في إحداث عملة جديدة ، هذا الأمر أدى إلى التداخل من صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية وخلق أيضا تداخلا بين أهدافها التي لا تكون دوما متجانسة، وفي إطار القانون الجديد لم تعد الخزينة جادة في اللجوء إلى عملية الاقتراض من البنك المركزي كما كان في السابق يتم بذلك الفصل بين الدائرتين النقدية والمالية، وأصبح تمويل عجز الخزينة قائم على بعض الشروط.

وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف منها:¹²

- استقلال البنك المركزي كما عن الدور المتعاضد للخزينة العمومية.
- تقليص ديون الخزينة تجاه بنك الجزائر والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها.
- تهيئة المحيط الملائم كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
- الحد من الآثار السلبية العامة على التوازنات النقدية.

1-3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض

لقد تعاضد دور الخزينة العمومية في التمويل غير الميزاني للاقتصاد الوطني، وخاصة تمويل الاستثمارات المخططة حتى أصبحت لا تتدخل بصفقتها كموزع للدخل فقط ولكن أصبحت تتدخل كأكبر مقرض وأكبر مستثمر، وجمعت بفضل هذا السلوك بين دورين أساسيين : أداة الضبط وأداة لتخصيص الموارد المالية، وأصبحت في ذات الوقت القرار الفعلي لنظام التمويل، وتم ذلك عبر قناة البنك الجزائري للتنمية الذي يتكفل بتحضير خطة التمويل، مما جعل البنوك في تبعية مطلقة لقرارات السلطة العمومية، وظل القطاع المصرفي يمثل مجرد منطقة عبور للأموال للمؤسسات العمومية، أي أن الغموض على مستوى نظام التمويل جاء قانون النقد والقرض لإزالته حيث أبعثت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة.

وبفضل هذا القانون أصبح النظام المصرفي هو المكلف بمنح القروض في إطار مهامه التقليدية ويسمح الفصل بين الدائرتين بالوصول إلى الأهداف التالية:

- استرجاع البنوك والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية خاصة المتعلقة بمنح الائتمان، بحيث أصبحت تعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطر المصرفية،
- تراجع دور الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي
- اعتماد الفعالية الاقتصادية للمشاريع عند منح الائتمان وتراجع الهيمنة الإدارية في ذلك.

¹² _ بظاهر علي نفس المرجع السابق، ص ص 159، 160 .

1-4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

يجب تذكر أن قانون النقد والقرض جاء ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة اسمها "مجلس النقد والقرض" على اعتبار أن هيئات عمومية عديدة تحاول احتكار هذه السلطة.¹³

1-5- وضع نظام مصرفي على مستويين

جاء قانون النقد والقرض ليؤكد مبدأ إقامة نظام مصرفي على مستويين بمعنى الفصل بين مفهوم البنك المركزي كملجأ آخر للإقراض وبين مهام البنوك الأخرى كمؤسسات تقوم بتعبئة المدخرات ومنح الائتمان وتعمل في ظروف تنطوي على عناصر المخاطر البنكية، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على سيولة الاقتصاد حسب ما يقتضيه الوضع النقدي، وبفضل المكانة التي يحتلها البنك المركزي في سلم النظام المصرفي يستطيع ان يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية، وبذلك فإصدار النقود لم يعد ناتج عن قرار الوحدات الاقتصادية غير المصرفية وحدها، وإنما هو قرار ناتج عن عملية تعاقدية بين هذه الوحدات الاقتصادية والجهاز البنكي.¹⁴

2- أهداف قانون النقد والقرض

يمكن إيجازها فيما يلي :¹⁵

- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني.
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصاريف وطنية خاصة أو أجنبية.
- إنشاء سوق نقدية حقيقية .
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

¹³ _ بظاهر علي نفس المرجع السابق، ص ص160، 161.

¹⁴ _ بظاهر علي، نفس المرجع السابق، ص161.

¹⁵ _ بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 188.

المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر وبعد صدور قانون 90.

في عام 1990، شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية هامة تمثلت في صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10، والذي كان نقطة تحول في النظام المالي الجزائري. قبل صدور هذا القانون، كانت السياسة النقدية في الجزائر تتسم بتركيز السلطة النقدية في يد الحكومة، حيث كانت قرارات البنك المركزي تخضع بشكل كبير لتوجيهات الحكومة.

1- تطور السياسة النقدية في الجزائر:

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل يمكن إيجازها في مراحل ثلاثة حيث نتعرض في المطلب الأول إلى تطور السياسة النقدية في فترة (62-78)، ثم في المطلب الثاني في فترة الثمانينات (82-89) وفي المطلب الثالث الفترة انطلاقاً من الإصلاحات (1990).

1-1- السياسة النقدية (62-78).

تميزت هذه المرحلة بضعف الطلب على القروض المصرفية نتيجة لغياب مشاريع استثمارية حيث لم تكن هناك حاجة كبيرة إلى مراقبة العرض النقدي وينطبق هذا حتى إلى سنة 1969 وتبنت الجزائر اختيارات اقتصادية وهو نمط التسيير المخطط مركزياً، حيث أبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، ولقد طبق هذا النموذج في الاقتصاد الذي يمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي أو بما يسمى اقتصاد الاستدانة.¹⁶

وبصفة عامة يتميز هذا الاقتصاد بالخصائص التالية:

- يشكل القرض المصرفي النمط الرئيسي لتمويل النشاط الإنتاجي وذلك لضعف معدل التمويل الذاتي للمؤسسات وضيق أو انعدام السوق المالية ولهذا فهي تلجأ كلية إلى القرض.
- يعمل النظام المصرفي تحت وصاية الحكومة و وزارة المالية، حيث تلجأ البنوك بصفة دائمة إلى إعادة التمويل من البنك المركزي الذي لا يستطيع أن يمدها بذلك دون النظر إلى مستوى النشاط الاقتصادي، ويعتبر تدخل البنك المركزي مقيداً في اقتصاد الاستدانة.
- تكون المؤسسات مدينة لدى البنوك، والبنوك مدينة لدى البنك المركزي.
- يكون الإنشاء النقدي نموه داخلياً وحسب هذا الاتجاه فإن المقابلات الرئيسية للإصدار النقدي هي القرض المطلوب من الأعوان لتحقيق مستوى معين من النشاط في القطاع الحقيقي.
- تكون معدلات الفائدة المطبقة معدلات إدارية.

¹⁶ _ كريم جودي ، السياسة النقدية في الجزائر، بحث مقدم للحلقة الدراسية حول السياسات النقدية في الدول العربية، 24 ماي 1996، أبو ظبي، ص 300.

- يشكل تأطير القرض النمط الرئيسي في ضبط النشاط النقدي للبنوك في اقتصاديات الاستدانة، كما أن الضبط النقدي يخضع ببساطة إلى تحديد كمية القرض. ومنه فإن السياسة النقدية في هذه الاقتصاديات هي سياسة ائتمانية، لأن النظام المالي يستجيب إلى ضرورة ضمان تمويل المؤسسات من خلال القرض، والأداة المميزة لمراقبة الكتلة النقدية هي أيضا. **القرض:**

ومنذ إصدار قانون المالية لسنة 1966 الذي ألغى السقف أو الحد الأقصى لتسبيقات البنك المركزي للخرينة العامة، وكان تمويل عجز الميزانية يتم آليا من طرف البنك المركزي في شكل تسبيقات وحساب بريدي جاري دائم، ومن طرف البنوك التجارية عن طريق الاكتتاب الإجباري (بنسبة 5% من الودائع) لسندات الخزينة، ونتج عن هذا دين كبير للخرينة العمومية تجاه الجهاز المصرفي، وهو ما ذكرناه في صفات اقتصاد الاستدانة، ولقد بلغ هذا الدين في نهاية عام 1989، حوالي 110 مليار دينار تجاه البنك المركزي، و 10 مليارات دينار تجاه البنوك التجارية، وهو مبلغ يشكل ما يقارب 50% من الدين العمومي المحلي في ذلك التاريخ.¹⁷

ومن هنا بدأ إخضاع النقد لسياسة الميزانية ولا نقول السياسة النقدية لأنه من المبكر أن نتكلم عنها، وقد انتقلت سلطة تسيير النقد والقرض إلى وزارة المالية، وأصبح ذلك مؤكدا في قانون المالية 1971 الذي أعيد فيه تنظيم دوائر التمويل وكان اهتمام الدولة ينصب على تمويل الاستثمارات العامة المخططة، والذي حدد ثلاثة أنماط لتمويل الاستثمارات المخططة من بينها إعادة الخصم الآلي للقرض متوسط المدى لدى البنك المركزي، وكان دور البنوك التجارية في توزيع مختلف الموارد المالية المتاحة على المؤسسات العمومية الموجودة وفقا لقائمة تقدمها وزارة المالية، وقد بدأ في تطبيق آلية إعادة الخصم انطلاقا من 01 جانفي 1972 إلى 1986 وكان يساوي 2,75% وهذا المعدل لا يشجع الادخار، وهذا يبرر عدم تحفيز البنوك في جلب الموارد المالية، وإنما كانت البنوك تتجه بطريقة مباشرة وبسيطة إلى إعادة الخصم بطريقة آلية لدى البنك المركزي، وقد كرس الإصلاح المالي لسنة 1971 سيطرة التخطيط الكمي الذي وضع الأولوية للقطاع الحقيقي وإخضاع الظواهر النقدية له.

1-2- السياسة النقدية (82- 89).

بدأت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، حيث تمت إعادة هيكلة حوالي 102 مؤسسة عمومية في سنة 1983 لتصبح 400 مؤسسة مع اعتماد نظام القرارات اللامركزية بدلا من القرارات المركزية الذي كان في السابق، ولم يقتصر هذا الإصلاح على القطاع الحقيقي، بل تعداه إلى القطاع المصرفي والنقدي، فقد أعيدت هيكلة القطاع المصرفي في هذه الفترة بإنشاء مصرفين جديدين هما: بنك

¹⁷ _ كريم جودي، السياسة النقدية في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 300.

الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 وبنك التنمية المحلية 1985، لكن هذا لم يقدم إجراءات جديدة في مجال السياسة النقدية.

أما في سنة 1986 فقد صدر قانون مصرفي جديد يعتبر من القوانين الهامة في الإصلاحات المصرفية حيث وضح مهام البنك المركزي والبنوك التجارية وقد أشار في الفقرة 06 من المادة 19 من قانون 86 إلى أن يتولى البنك المركزي على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض، وبالفعل فابتداء من سنة 1986 انتقل معدل إعادة الخصم من 2,75% إلى 5% أي ظل ثابتاً حوالي 15 سنة أي إلى غاية أكتوبر 1986 معبرا عن تحولات جديدة في إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، وقد مكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي منذ 1987، وهكذا أصبح تحديد مستوى القروض المصرفية لا يعود لاحتياجات المؤسسات وإنما يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي والتوازنات البنكية، وفي مايو 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستواها الاسمي وهذا أيضا تطور آخر في تحريك معدلات الفائدة لرفع مستوى الادخار، كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتتنشأ في جوان من نفس السنة السوق النقدية، وجرى توسيع هذه السوق إلى مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين.¹⁸

كما نتابع الإصلاح المصرفي عندما صدرت النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات بما فيها البنوك، حيث أدخلت عليها تعديلات لتسيير البنوك حسب المعايير الاقتصادية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المردودية كما ألغي التوطين المصرفي الوحيد كما تم خروج الخزينة العامة عن دائرة التمويل وتركت مهمة الوساطة المالية للبنوك، ولكن رغم هذا كله لا يزال التسيير النقدي جامدا أو قاصرا ولا يحمل هذا الإصلاح دلالات كبيرة في إدارة السياسة النقدية إلا أنها مرحلة هامة في تطوير السياسة النقدية وبروز قواعد جديدة ليتترك التسيير النقدي للنظام المصرفي فقط.

2- السياسة النقدية بعد صدور قانون 90-10 :

2-1- السياسة النقدية بعد صدور قانون 90-10

وضع قانون النقد والقرض 90-10 النظام البنكي على مسار تطوير جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقود والسياسة النقدية، كما أبعد هذا القانون كل تدخل إداري في القطاع البنكي، وارجع للبنك المركزي كل صلاحيته في تسيير النقد والقرض في استقلالية التامة، كما كرس إعادة

¹⁸ _ كريم جودي، نفس المرجع السابق، ص 301

الاعتبار للبنوك كأعوان اقتصادية مستقلة، ووضع قيود على مدى تأثير السياسة المالية على النقد وذلك بعزل دائرة موازنة الدولة عن الدائرة النقدية.¹⁹

أثر صدور قانون النقد و القرض على السياسة النقدية:

- وضع سقف لتمويل عجز الموازنة من طرف البنك المركزي مع تحديد مدته وإجبارية إرجاعه في كل سنة.

- إرجاع ديون الخزينة المتركمة اتجاه البنك المركزي لغاية 14 افريل 1990، وفق جدول زمني لمدة 15 سنة

- إلغاء الاكتتاب الإجباري من قبل البنوك في سندات الخزينة.

كما ابعدت الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان ، وذلك بإدراج الائتمان كعملية من عمليات البنوك منه جهة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداة هذه العمليات من جهة أخرى.

وزيادة على ذلك أسس قانون النقد والقرض سلطة نقدية تتميز بكونها وحيدة ، وتتمثل في مجلس النقد والقرض، كما أنها منظمة في إطار الدائرة النقدية وبالضبط في إطار البنك المركزي.

بالإضافة إلى تمتعها باستقلالية لازمة لتصميم و تنفيذ السياسة النقدية وصياغة سياسات الائتمان النقد الأجنبي والدين الخارجي.

كما كرس قانون النقد والقرض 90-10 انفتاح القطاع البنكي للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي دون تمييز ودون وضع أي قيود للشراكة، وبالتالي فإن قانون النقد والقرض وضع القطاع المالي والبنكي بشكل نهائي على مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.

ووضع قانون النقد والقرض الإطار القانوني للسياسة النقدية، ووضع مسار تطورها كما تم اعتبار الأسعار كمتغير أساسي في الاقتصاد وذلك بالتحريير التدريجي للأسعار التي كانت تحدد إداريا، وهذا إلى جانب التعديل الاسمي لمعدلات الفائدة، وقد كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو احتواء تفاقم الأسعار وفي سنة 1991 أدخل بنك الجزائر نظام البرمجة المالية، لكن السياسات النقدية استمرت في الاعتماد على أربع أدوات مباشرة:²⁰

- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان البنكي المقدم للمؤسسات وعلى كمية إعادة الخصم من جانب البنوك.

¹⁹ _ آسيا عليّة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة حالة الجزائر ، مرجع سابق، ص 73.

²⁰ _ آسيا عليّة، نفس المرجع السابق، ص ص 73 ، 74.

- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان البنكي المقدم إلى 23 مؤسسة عمومية كبيرة، تخضع إلى إعادة الهيكلة المالية.
 - فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم القروض البنكية المقدمة إلى هذه المؤسسات.
 - فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية وما بين البنوك. وفي سنة 1992 حدث تحول كبير في السياسة النقدية إذ أن بنك الجزائر توقف عن فرض حدود قصوى ائتمانية على إقراض البنوك التجارية وبدأ في الاعتماد على إعادة تمويل الاقتصاد وقد قام بنك الجزائر بخطوات أخرى في نهاية 1993، عندما شرع في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك نحو السوق النقدي وبعيدا عن تسهيل إعادة الخصم، ويمكن تقسيم التطورات النقدية منذ سنة 1991 إلى فئتين متضادتين تعكس كل احد منهما التغير الجذري الذي حصل في الوضع الاقتصادي الكلي، فخلال الفترة 1992-1993، كانت السياسة النقدية توسعية، إذ كانت تهدف إلى تمويل العجز الكبير في موازنة الدولة، واحتياجات التمويل لدى المؤسسات العمومية وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الزيادة في الإقراض البنكي من خلال تلك الفترة يمكن إرجاعها إلى احتياجات صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ لتمويل إعادة هيكل المؤسسات العمومية، بينما على العكس من ذلك، تميزت السياسة النقدية بصرامة شديدة ابتداء من 1994 بسبب استهداف تخفيض التضخم، ودعم لاستقرار سعر الصرف.
 - تخفيض قيمة الدينار بمعدل 17 40 %، ليصبح سعر صرف الدينار مقابل الدولار هو 1 دولار = 36 دينار
 - رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%
 - الحد من توسع الكتلة النقدية M2، بتخفيض حجمها من 21 سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
 - جعل معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عند مستوى 20% .
 - رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.²¹
- وقد استمر التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة التضخم سنة 1995، والسعي لإرساء نظام الصرف واستقراره، وكذا أنشأ سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة مع إنشاء مكاتب للصادف ابتداء من 1/1/1996، وكذلك التقي التدريجي لعجز ميزان المدفوعات الخارجي، حيث سيخفف العجز من 6.9% خلال سنتي 1994 و 1995 إلى 2.2% إلى 1997 و 1998، كما تتم التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى العمل على تحقيق معدل نمو حقيقي للناتج خارج المحروقات بنسبة 5%.

²¹ _ آسيا عليّة، نفس المرجع السابق، ص 75.

ونتيجة لانخفاض أسعار البترول خلال الفترة 1998-1999، فقد شهدت الجزائر نوعا من عدم الاستقرار الاقتصادي، مما أدى إلى انخفاض احتياطات سعر صرف الدينار إلى 68.31 دينار جزائري للدولار نهاية جوان 1999.

كما انخفض معدل إعادة الخصم إلى 8.5% سنة 1999، إلا أن الأوضاع الاقتصادية والنقدية بدأت تتحسن سنة 2000 نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، مما أدى إلى زيادة حجم الاحتياطات من العملة الصعبة، وانخفاض هام في معدل التضخم حيث وصل إلى 0.34% خلال نفس السنة، كما انخفضت المديونية الخارجية إلى 25.56 مليار دولار.

وبلغت احتياطات الصرف الرسمية 43.1 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2004 مقابل 32.9 مليار دولار نهاية ديسمبر 2003. انخفاض معدل خدمة الدين الخارجي سنة 2004، الذي انخفض إلى أقل من 12.6% سنة 2004 مقابل 17.9 سنة 2003.

- قابلية الاستمرار للمديونية العمومية بالنظر إلى الادخارات المالية التي تراكمت لدى الخزينة العمومية، أي 1029.3 مليار دينار كودائع للخزينة لدى بنك الجزائر، في نهاية ديسمبر 2004، مقابل 1,3 مليار دينار نهاية سن 1990.

- الاستقرار النقدي حيث سجلت الكتلة النقدية M نمو وصل 11,4% سنة 2004 بينما بلغ التوسع النقدي 15,6 سنة 2003، وساهم هذا في التراجع الملحوظ للتضخم سنة 2004.²²

2-2-2- تعديلات قانون النقد و القرض 10-90

تمثلت هذه التعديلات فيما يلي :

2-2-2-1- الأمر -01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10-90

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض 10-90 عن طريق الأمر الرئاسي -01-01 المؤرخ في 27-02-2001 حيث مس هذا التعديل وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر، دون المساس بمحتوى النصوص القانونية المطبقة وقد أدى هذا التعديل إلى:

الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

- مجلس إدارة بنك الجزائر والذي يتكون من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ وثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية.
- مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية والذي يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاثة أشخاص مستقلين، بينما يتم اختيارهم على أساس كفاءتهم وخبرتهم في المسائل النقدية والاقتصادية والهدف من هذا التعديل هو إعطاء استقلالية لبنك الجزائر .

²² _ آسيا عليّة، نفس المرجع السابق، ص ص 75 ، 76.

حيث جاءت المادة 03 من الأمر 01/01 تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من القانون 90-10 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتأفي مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية .

ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

ومما يلاحظ هو أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض، وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر .

كما جاءت المادة 13 من الأمر رقم 01/01 لتلغي أحكام المادة 22 من القانون 90/10 والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات. يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة.²³

تتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية. لا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية.

إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر 01/01.

تمثل هذه الفترة مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من افريل 2001 إلى افريل 2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، إذ تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل ايجابي خلال هذه الفترة كما ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع، ومن بينها تحسن أسعار البترول.²⁴

²³ _ عزيزة بن سميحة، منجية بورحلة السياسة النقدية في الجزائر واستهداف التضخم بين الأداء والفعالية)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015 ، ص10.

²⁴ _ عزيزة بن سميحة ، منجية بورحلة نفس المرجع السابق، ص11.

2-2-2- الأمر -03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة و الإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية .

إن الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، يعتبر نصا تشريعيًا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 10/90، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 11/03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة 18 بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر .

كما نصت المادة 19 على مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر، كما أنه المخول قانونا للبت في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية.

وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة 62 الفقرة "ج" بتحديدده للسياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها ، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية و القرضية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى تفادي مخاطر الاختلال ويهدف هذا التعديل إلى:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحيته بشكل أفضل من الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، وتوسيع صلاحيات المجلس الذي تحول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف.
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، وذلك عن طريق إعلام مختلف المؤسسات الدولية بالتقارير الدورية، وإنشاء لجنة مشتركة بين الجزائر، ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية واعتماد إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير فعال للمديونية العمومية وتحقيق سهولة أفضل في تداول المعلومات المالية.
- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وودائع الأفراد فيها.

وفي هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 11-03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة المالية للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد والقرض 90-10 يعود لما شهدته الساحة المصرفية من جهة، ومن جهة ثانية طرح العديد من التساؤلات في مدى نجاعة المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر.²⁵

- كما أدخلت تعديلات على قانون النقد والقرض (90-10) في الفترة من 2001 2004 وذلك بهدف تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر، ومن جهة ثانية تدعيم عملية الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة بالإضافة إلى أن الهدف من تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 هو تدعيم استقرار النظام البنكي، وكفاية رأس المال، فضلا عن توفير الأمن المالي عن طريق سن القوانين المحددة للشروط الخاصة بحركة التحويلات المالية نحو الخارج وكذلك إصدار قانون مكافحة تبييض الأموال رقم 01-05 الصادر في 06-02-2005 المتعلق بالرقابة من الفساد ومكافحته بتاريخ 20-02-2006.

- كما تم التوقيع على نص تنظيمي حمل الرقم 01-07 مؤرخ في 3 فيفري 2007، يتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، حيث ينتهج بنك الجزائر رقابة بعيدة بغرض التأكد من قانونية العمليات المنجزة في إطار هذا النظام.

2-2-3- القانون التكميلي لسنة 2009

إن قانون النقد والقرض 2009 صدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 11-03 المتعلق بقانون النقد والقرض، 2003، حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة وفي آليات مراجعة المصارف والمؤسسات المالية.

وتتمثل أهداف القانون التكميلي لسنة 2009 فيما يلي:²⁶

- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد، ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد لترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر .
- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة بكل حرية، وكذلك معدلات ومستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية، ويتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تجاوزه .

²⁵ _ بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي وآثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مرجع سابق، ص ص54، 55.

²⁶ _ العيد صوفان دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (دراسة تجربة الجزائر)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011، ص ص 19، 20.

- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياته المصرفية.
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات والاستغلال الفعال للموارد
- منح بنك الجزائر الصلاحيات اللازمة والكافية للإشراف والمراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008 تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد تسييرها.

2-2-4- الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض

جاء الأمر 10-04 المؤرخ في 26-08-2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 30-11 المتعلق بالنقد والقرض.²⁷

وتتمثل هذه التعديلات فيما يلي:

- مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف، والحفاظ عليها لنمو منتظم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.
- إعطاء أهمية كبرى لوسائل الدفع فيما يخص التأكد من سلامتها وملائمتها.
- يجب أن تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق أن تمثل في أجهزة الشركة، دون الحق في التصويت.
- يجب أن يرخص المحافظ مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية. - يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزية المخاطر ويجب تزويدها بأسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض غير المسددة والضمانات المعطاة لكل قرض.

وفيما يخص اللجنة المصرفية فإنه يجب أن تتكون من:

- ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي قاضيين ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.²⁸

²⁷ _ سليمان ناصر، آدم حديدي تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، 2015، ص14.

²⁸ _ عبد الرزاق سلام القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص ص 106، 124

المبحث الثاني: تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 2012-2023

من خلال هذا المبحث، سنتطرق الى التضخم والبطالة كمؤشرين للاستقرار الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2012-2023) في المطلب الأول، و النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي كمؤشرين للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2023) في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

الوضع المالي خلال الفترة (2010-2018) للاقتصاد الجزائري كان متين وذلك راجع الى وفرة مالية جيدة ومريحة، بفعل ارتفاع اسعار النفط والغاز من الاسواق العالمية، وهذا ما

جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ وفيرة وضخمة للنهوض وتطوير الاقتصاد الوطني وخلال هذه الفترة كانت هناك تعديلات قانونية، من خلال تعديل في قانون النقد والقرض -10- 04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بإصلاح الهام لاطار سياسة النقدية وتعزيز الاطار العمليات لها المؤرخ في 26 اوت 2010 وتضمن التالي:²⁹

- إعفاء بنك الجزائر من العمليات المرتبطة بنشاطات منكل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الاعباد الجبائية مهما كان نوعها
- حرص البنك الجزائر على مهمته وهي الاستقرار الاسعار وتوفير افضل شروط في النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها ، للنهوض سريع باقتصاد مع سهر على الاستقرار النقدي والمالي
- تدعيم الرقابة الداخلية للمصرف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة.

خلال فترة (2012-2023) تم تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي، خلال الفترة الذي جاء في ظل الاعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات خلال برنامج تدعيم والانعاش الاقتصادي، ومن اجل استكمال المشاريع الكبرى وتحسن التنمية ارتفاع معدل النمو، انشاء مناصب شغل وانخفاض في معدل التضخم كان هناك استقرار اقتصادي.³⁰

²⁹ _ احمد لمياء، فعالية السياسة النقدية هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) مذكرة ماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف - مسيلة، الجزائر، 2010، ص 39.

³⁰ _ ناجية صالح، فتيحة مخناش اثر برنامج دعم لانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم وبرنامج التنمية الخماس على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو التحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي ولمستدير ، ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل لاستثمار ولنمو الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) جامعة سطيف أيام 11-12-مارس- 2013 ، ص9.

كما شهدت هذه الفترة ايضا تطور في السياسة النقدية تقوم بتحليل الكتلة النقدية ومقابلتها واهم الادوات
السياسة النقدية كالتالي :

1- تحليل تغيرات الكتلة النقدية ومقابلتها في الجزائر للفترة (2012-2023)

1- الكتلة النقدية : نوضح تطورها في الجدول التالي

الجدول رقم 01: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

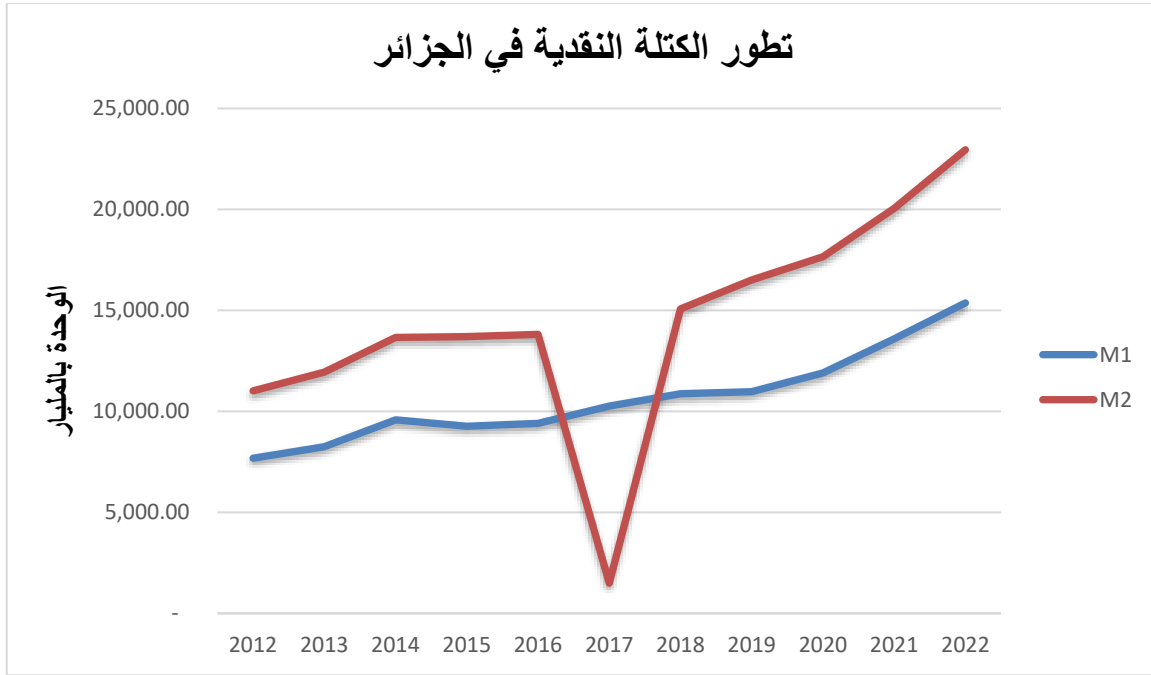
الوحدة : مليار دج

اشباه النقود	M2	M1	السنوات
3333.6	11015.1	7681.5	2012
3691.7	11941.5	8249.8	2013
4083.7	13663.9	9580.2	2014
4443.3	13704.5	9261.2	2015
4409.30	13816.30	9407.00	2016
4708.8	1497.6	10266.10	2017
4607.50	15073.5	10876.20	2018
5531	16507	10975	2019
5758	17660	11902	2020
6463	20054	13590	2021
7585	22955	15370	2022
/	/	/	2023

المصدر من اعداد الطلبة اعتماد على بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 30 جوان 2023، ص 11

عرفت الموجودات الخارجي نهاية سنة 2013 قيمة 15225,16 مليار دينار مقابل 79، 19349 مليار دينار سنة 2012 ، و 67، 4742 مليار دينار في جوان 2013 مقارنة مع 2012 التي بلغت 4287,64 مليار دينار وعلى 5، 3725 مليار دينار في ديسمبر 2013 وقدرت القروض الدولة خلال سنة 2014 بقيمة 3428,1 مليار دينار.

الشكل رقم 11: منحى تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج EXCEL

2- أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

تطرقنا الى أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة

أ- معدل اعادة الخصم

نوضحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2012-2023)

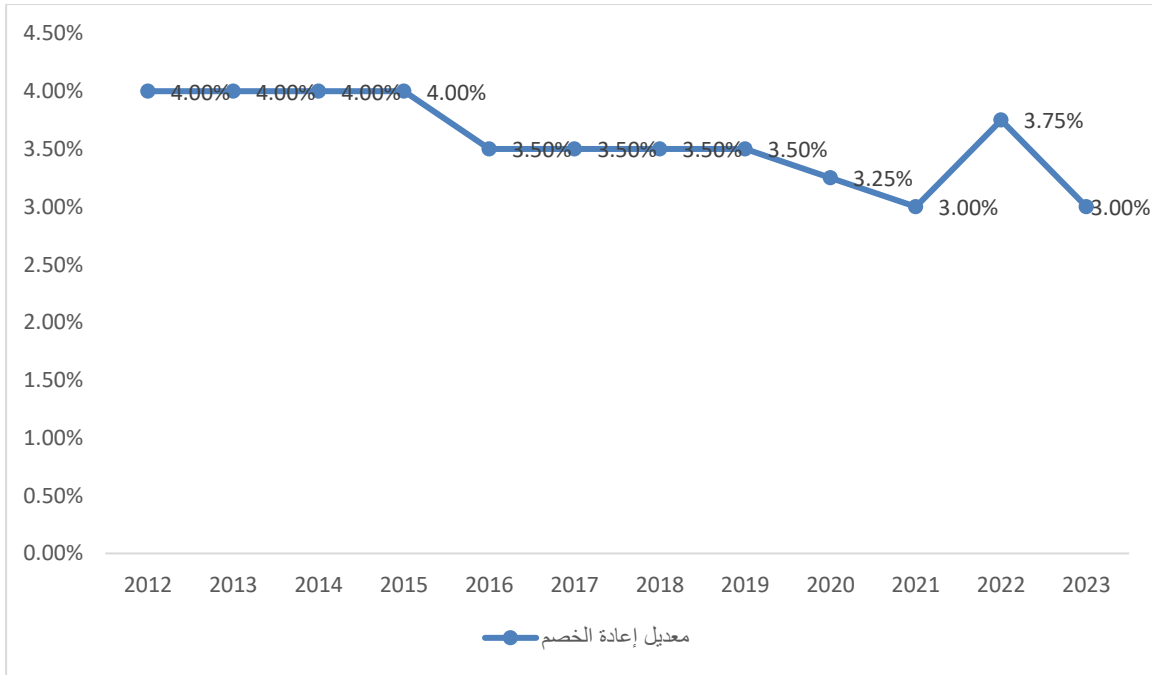
الوحدة : %

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل اعادة الخصم %	4	4	4	4	3.5	3.5	3.5	3.5	3.25	3	3.75	3

المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على- بنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية ، رقم 26 جوان 2023، ص 19.

نلاحظ من خلال الجدول ان معدل اعادة الخصم بقي ثابت من سنة 2012 الى سنة 2023 ينخفض قليلا ثم يرتفع إرتفاع طفيف.

الشكل رقم 12: تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج EXCEL

ب- الاحتياطي الاجباري : تطور معدلات الاحتياطي الاجباري خلال الفترة (2012-2023) نوضحه في الجدول التالي :

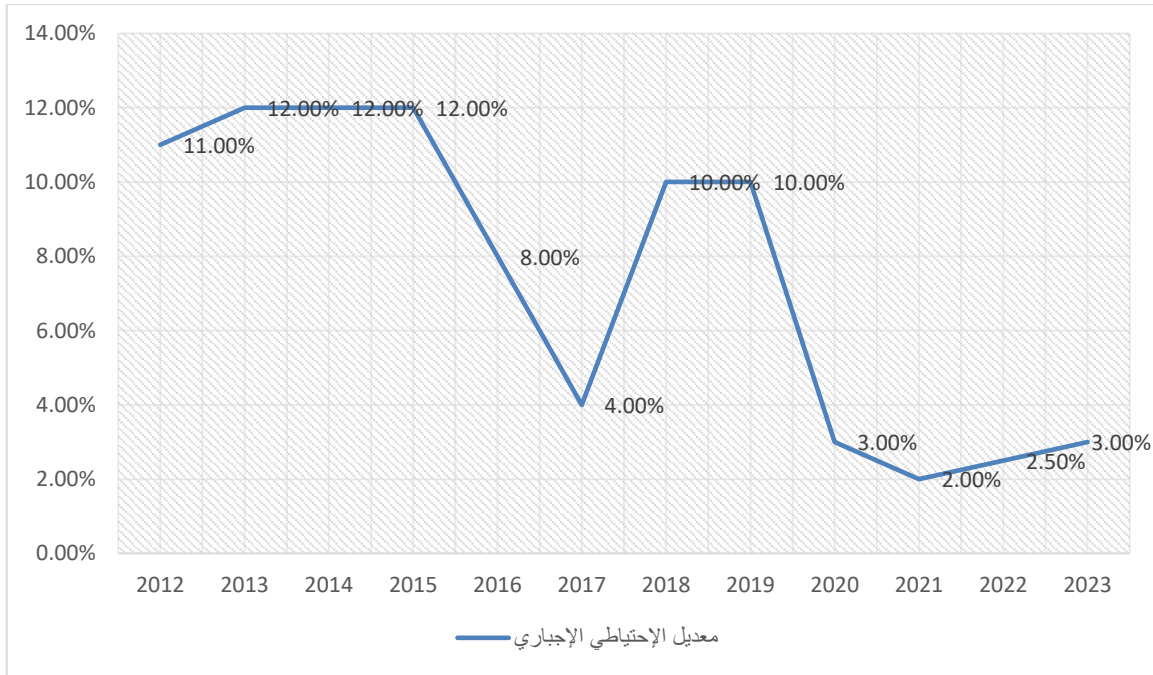
الجدول رقم 03: تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل الاحتياطي الاجباري %	11	12	12	12	8	4	10	10	3	2	2.5	3

المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على بنك الجزائر، 2023

ومن الجدول نلاحظ ان معدل الاحتياطي الاجباري بلغ 11% خلال سنة 2012 ويعود ذلك ارتفاع 12% خلال سنة 2013 الى غاية سنة سنة 2014 بقا ثابتا عند 12%، ثم إنخفض في 2017 إلى 4%، وهذا راجع للأزمة التي عاشتها الجزائر، ثم في 2018 و2019 كايين في نسبة 10%، ثم كان له إنخفاض كبير في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى فيروس كورونا والحروب العالمية .

الشكل رقم 13: تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج EXCEL

3- تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية: من خلال الجدول التالي:

يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول 04: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2012-2023

الوحدة : مليار دج

الموجودات الخارجية	قروض الاقتصاد	قروض الدول	السنوات
14940	4287.6	-3334.0	2012
15225.2	5156.3	-3235.4	2013
15601.79	5760.6	-2015.2	2014
15375.4	7277.2	567.5	2015
12596.00	7909.9	2682.2	2016
1127.40	8880.00	4691.9	2017
1035.00	9763.10	4987.30	2018

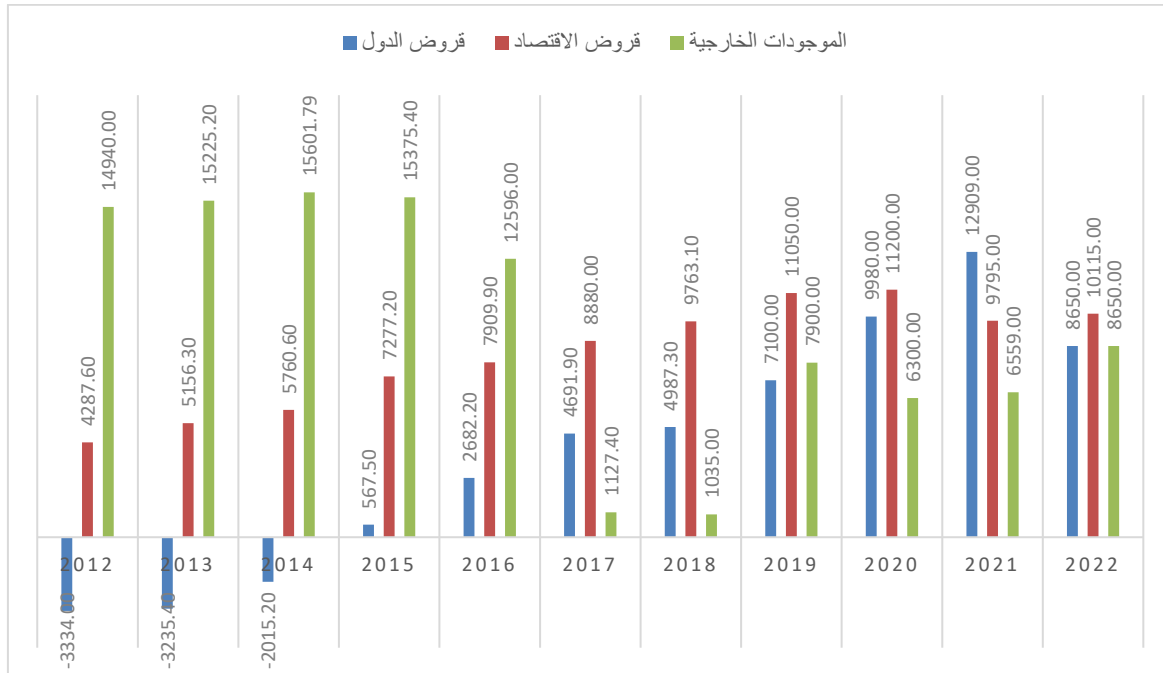
7900	11050	7100	2019
6300	11200	9980	2020
6559	9795	12909	2021
8650	10115	8650	2022
/	/	/	2023

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 38 ، جوان 2018، ص 10

نلاحظ ان الموجودات الخارجية تقلصت بنسبة (18.1%) مستقلة من 4، 15375 مليار دينار في سنة 2015 الى 6 ، 12596 مليار دج سنة 2016 اما سنة 2018 كانت نسبة سنة

التقلص (10.9%) حيث بلغ صافي الموجودات الخارجية 1035 مليار دج ويمثل عموما استقرار شبه على القمة دينار مقابل العملة الامركية وفي 2016 عرفت القروض الموجهة للدول ارتفاعها % 37.2 تحت اثر تقلص قول الاستحقاقات الدولة على البنك الجزائر وارتفاع مصاريف الدولة اما سنة 2018 عرفت ارتفاع من جديد قدره %78.9 منتقلا من 2، 2682 مليار دج الى 3، 4987 سنة 2018 تحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية كما تلاحظ تزايد القروض الاقتصادية خلال سنة 2018 ب %10.8، مقابل %13.3 في 2017 ، وفي 2022 كان 8650.

الشكل رقم14: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2012-2023



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج EXCEL

المطلب الثاني: التضخم والبطالة كمؤشرين للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2012-2023)

خلال الفترة من 2012 إلى 2023، شهدت الجزائر تقلبات اقتصادية ملحوظة، حيث شكل التضخم والبطالة مؤشرين رئيسيين للاستقرار الاقتصادي. وفيما يلي تحليل للوضع الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، مع التركيز على التضخم والبطالة.

1 - تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسابه ليست نقدية فقط بل هيكلية ومؤسساته كذلك في الجزائر حيث انه مع اصدار قانون النقد والقرض 90-10 ودخوله حيز التنفيذ سنة 1990، بدا اعتبار الاسعار متغيرا اساسيا فيه الاقتصاد وذلك باتباع أسلوب التحرير التدريجي للتضخم. حيث تتميز فترة (2012-2023) بارتفاع اسعار المحروقات ودخول الجزائر في فترة حرجة من المديونية واتباع السياسة النقدية تدريجية لتحكم في التضخم بواسطة التدخل التدريجي ومباشر وكذلك تبنى بنك الجزائر خلال هذه الفترة سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي.³¹ ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2010-2018 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

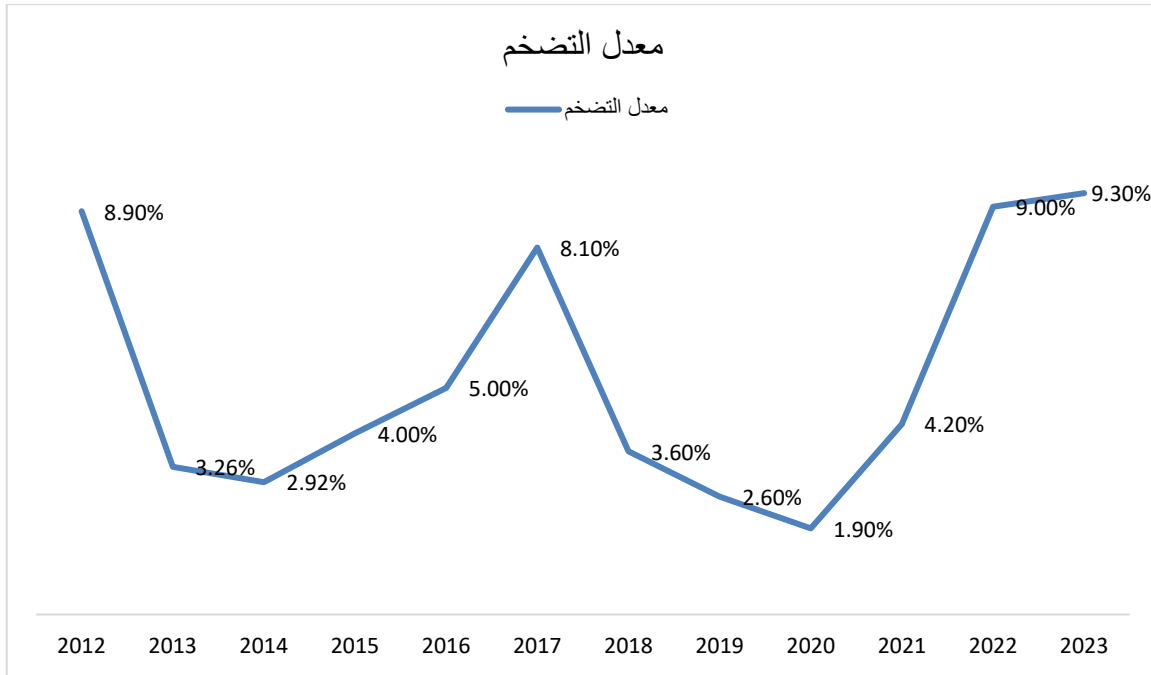
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم	8.9	3.26	2.92	4	5	8.1	3.6	2.6	1.9	4.2	9	9.3

مصدر: من إعداد الطلبة اعتماد على بنك الجزائر ، حوصلة التطورات النقدية والمالية سنة 2023 وتوجهات سنة 2023 ، تدخل بنك الجزائر امام المجالس الشعبية الوطنية ، فيفري 2023، ص 18.

نلاحظ من خلال الجدول ان معدل التضخم كان هناك ارتفاع 8.9% سنة 2012 هذا يسبب ارتفاع في تكاليف الاستيراد من الخارج ولكن سرعنا مع عاد انخفاض سنة 2013 بلغ 3.26% و6%، بين التوالي بسبب اسعار البترول وتراجع عائداته، وفي 2017 بلغ 8.1%، وهذا راجع إلى أسعار البترول ثم إنخفاض من 2018 إلى 2021، وهذا راجع إلى الأزمات الاقتصادية وفيروس كورونا، ثم ليرتفع خلال 2022 و2023، وبسبب الحروب الدولية والأمراض المنتشرة.

³¹ _ اسماء مخاليف محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة يدول لاستهلاك، اطروحة دكتوراه ، تخصص مالية ، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، 2017 ، ص59.

الشكل رقم 15: تطور معدات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج EXCEL

2- البطالة في الجزائر خلال الفترة (2012-2023):

تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (2012-2023) حيث أن التشغيل في الجزائر هو أحد الاهداف لذلك تتبع دولة السياسة نقدية من اجل تحقيق هذا الهدف بشكل مباشر ، لذا فإن عدم تحقيق هذا انعكس سلب على تزايد معدل البطالة ، لم تساهم السياسة النقدية خلال الفترة لاصحاحات الاقتصادية من تخفيف معدل البطالة وخلق مناصب شغل ، وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة مع مطلع سنة 2010 وذلك بسبب برامج الاصلاح الاقتصادي التي عادت لها الاثار ومخلفات على معدلات البطالة.

ويمكن تتبع تطور معدل البطالة خلال الفترة (2012-2023) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2023

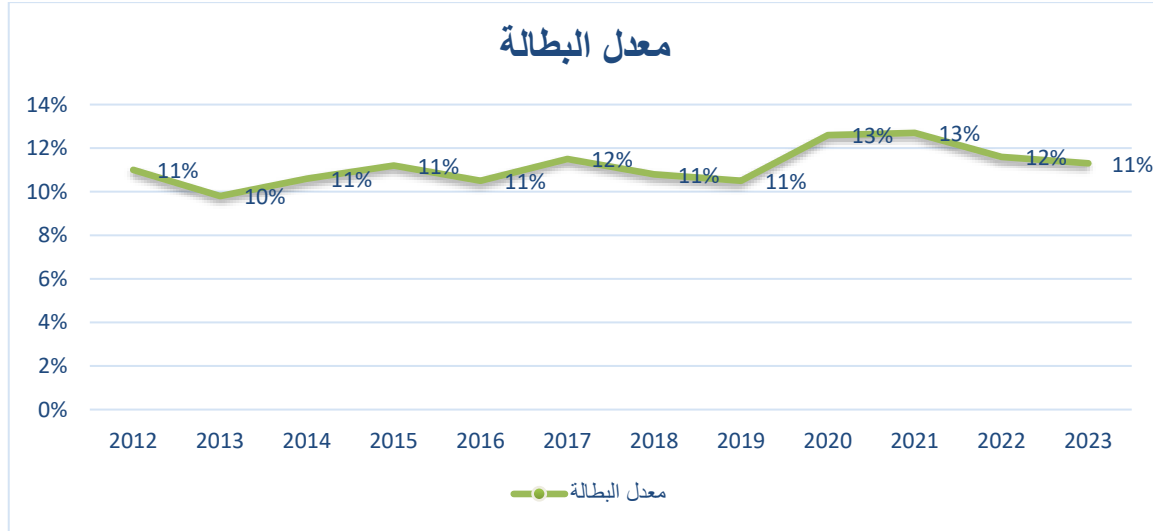
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة%	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.5	10.8	10.5	12.6	12.7	11.6	11.3

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الدوان الوطني للاحصائيات على الموقع www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة البطالة خلال الفترة 2012 الى 2014 عرفت معدلات ثابتة ومتقربة في معدلات البطالة حيث سنة 2013 بلغت نسبة 9.8% و 10.6% وهذا الانخفاض راجع الى برنامج الحكومة وجه لدعم النمو، وامتصاص البطالة.

من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2015 : قد بلغ نسبة البطالة 11.2% و 10.5% سنة 2016 ونسبة 11.5% لسنة 2017 و 10.8% سنة 2018، سنة 2019 إلى 2021، ما بين نسبة 12% وهذا تزييدا رجع الى سياسة انعاش تكميلي التي اتبعتها الدولة للنمو بالاقتصاد الوطني. ونلاحظ كذلك في 2022 و2023 بلغ 11.3 و 11.6%، والسبب الرئيسي لهذا هو إنتشار فيروس كورونا.

الشكل رقم 16: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2023



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج EXCEL

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي كمؤشرين للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

خلال الفترة من 2012 إلى 2023، شهدت الجزائر تحولات اقتصادية مهمة أثرت على نموها الاقتصادي والتوازن الخارجي، وهما من المؤشرات الأساسية للاستقرار الاقتصادي. فيما يلي تحليل مفصل حول الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، مع التركيز على النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي:

1- النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

لقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة اصلاحات اقتصادية ونقدية من اجل الانعاش الاقتصادي حيث ان النمو الاقتصادي في الجزائر تحكمه عوامل منها تقلبات اسعار البترول وسعر الصرف الاسواق الدولية ، لذلك جعلت الجزائر سياسة نقدية محكمة من اجل امتصاص فائض في السيولة وكذلك ضبط معدلات التضخم التي تكون عائق أمام النمو الاقتصادي ، الداخلي الخام للدولة³².

³² _ مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة البحث، جامعة ورقلة، العدد 44، 2008، ص 119.

والجدول التالي يوضح تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

الجدول رقم 07: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

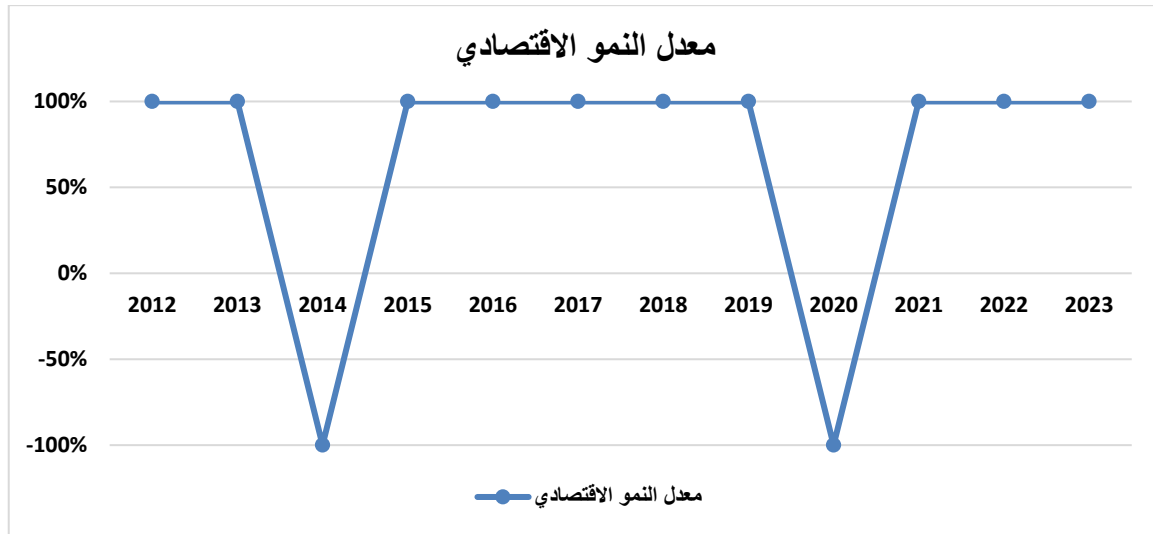
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل النمو الاقتصادي (%)	3.3	2.8	-3.3	3.8	3.3	2.6	3.8	1	-5.1	3.4	3.2	4.45

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2012-2023

من خلال الجدول نلاحظ ان معدل النمو بلغ سنة 2012 بلغ 3.3% حيث سنة 2014 بنسبة 33% وهذا التدذب رجع الى تغير في سعر برميل البترول في الاسواق العامة.

نلاحظ من خلال الجدول ان معدل النمو الاقتصادي قد بلغ سنة 2015 نسبة 3.8% ونسبة 3.3% سنة 2016 انخفاض الى 2.6% سنة 2017 وبلغ نسبة 3.8% سنة 2018 وسنة وهذا رجع الى تراجع اسعار المحروقات وتراجع انتاج بعض القطاعات، وفي 2019 إنخفض إلى 1% ثم 2020 أصبح بالناقص وهذا راجع إلى غلق المطارات والحدودو بسبب إنتصار فيروس كورونا، وثم إرتفع من 2021 إلى 2023 بمعدل 4.45%.

الشكل رقم 17: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج EXCEL

2- التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

اعتمدت الجزائر في السنوات الاخيرة في صادراتها على المحروقات بنسبة كبيرة مما جعل وضع ميزان المدفوعات ومرتبطة بتقلبات اسعار المحروقات في الاسواق الدولية ، وهذا ماجعل السياسة النقدية غير قادرة على الحفاظ على الاستقرار ويعد ميزان المدفوعات من اهم الأدوات والمؤشرات المهمة لدى الدولة في وضع

سياستها الاقتصادية حيث ان اذا كان هناك فائض سيؤثر الاقتصاد الوطني واذا كان عجز سيكون كذلك لها تأثير على الاقتصاد الوطني الجدول التالي يبين ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة (2012-2023).³³

الجدول رقم 08: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
11.978	-18.470	-1.480	-16.369	-16.927	15.820-	21.762-	26.031-	24.537-	5.811	0.133	12.057	السنوات رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي للجزائر 2023،

ص 15

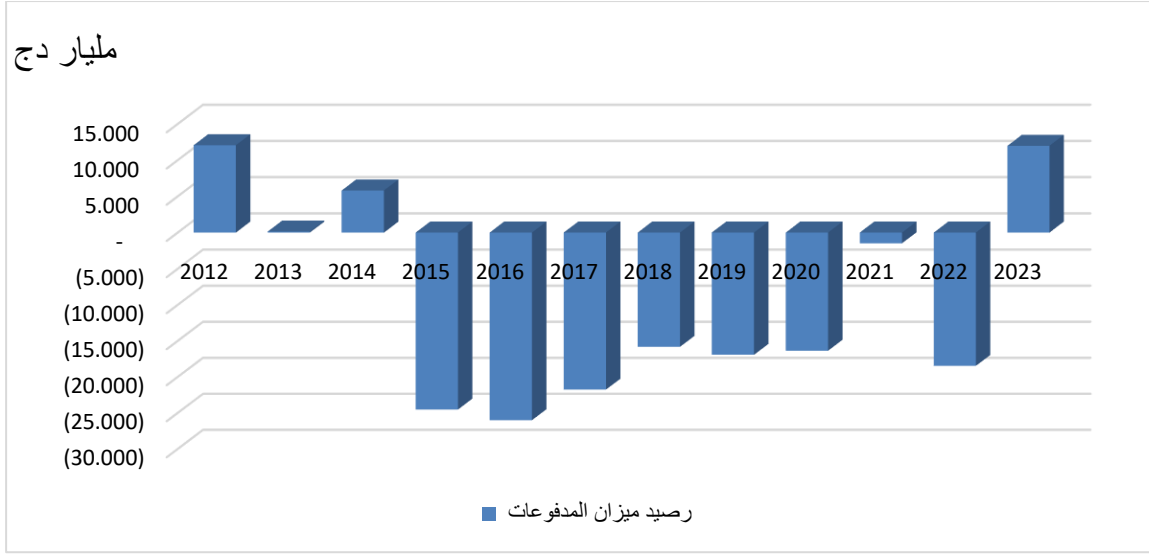
من خلال الجدول نلاحظ ان رصيد ميزان المدفوعات كان منخفض سنة 2012 بلغ %12.057 مليار دج وشهدت انخفاض شبه منعدم سنة 2013 بنسبة %0.133 سنة 2013 وفي سنة 2014 شهدت وحجز في ميزان المدفوعات بقيمة 5.881% هذا بسبب انخفاض صادرت الجزائر خلال السنة الاخير.

من خلال الجدول نلاحظ ان الجزائر قد شهدت الفترة الاخيرة عجز في ميزان المدفوعات حيث بلغ رصيد ميزان المدفوعات سنة 2015 27.537- مليار دولار ، وسنة 2016 كذلك قيمة 26.031- مليار دولار، وشهدت سنة 2017 قيمة 21.762- مليار دولار كعجز في ميزان وسنة 2018 قيمة 15.820- مليار دولار و 2019 قيمة 16.927- مليار و 2020 قيمة 16.369 مليار دولار، إستمر إلى غاية 2022 بقيمة 18.470- وهذا راجع الى تناقص صادرت الجزائر وكذلك تذبذب أسعار البترول. ثم يعود إرتفاع الميزان المدفوعات في سنة 2023 بقيمة 11.978 مليار دولار، وهذا راجع إلى تحسن وتشجيع الحكومة على التصدير وفتح لها أسواق في الخارج.³⁴

³³ _ بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي للجزائر اكتوبر 2023 ، ص66

³⁴ _ بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي للجزائر، اكتوبر 2023، نوفمبر 2023، ص66.

الشكل رقم 18: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على برنامج EXCEL

خلاصة الفصل الثالث:

الاقتصاد الجزائري يُعتبر نموذجًا لاقتصاد في طور التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوقي، وذلك بعد مواجهته لمشاكل ناجمة عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية اعتبارًا من منتصف الثمانينات. تسبب هذا الانخفاض في تفعيل سلسلة من الإصلاحات، وكان أحد أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض، الذي يؤكد على أهمية دور النظام المصرفي يُعتبر هذا القانون من القوانين الأساسية للإصلاحات، حيث لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية منظمة دون وجوده. تميزت السياسة النقدية بالقطاع بالجرأة، وتمتعت السلطة المراقبة، أي البنك المركزي، باستقلالية تامة، وأحرزت نتائج ملموسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما انعكس إيجاباً على مؤشرات الاقتصاد العامة. وأظهرت تلك الإصلاحات انخفاضاً في معدلات التضخم وتحسناً في ميزان المدفوعات نتيجة لتحسن صادرات الوقود. بالرغم من ذلك، فإن معدلات النمو الاقتصادي لا تزال دون المستوى المطلوب نظرًا للنمو السكاني، ولكن تم تحقيق تحسن في معدلات البطالة.

وهدف هذا الفصل هو تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال معدل التضخم النمو الاقتصادي، البطالة، وميزان المدفوعات، في الجزائر خلال الفترة (2012-2023)، أصبح للسياسة النقدية دور كبير في تحقيق الاستقرار عن طريق السياسة النقدية الحذرة التي كانت دائماً تهدف الى امتصاص السيولة الزائدة عن طريق الزيادة في حجم النفقات، بينما تبقى السياسة نقدية في حاجة الى فعالية اكثر في تحقيق بعض اهداف السياسة الاقتصادية الاخرى كالتشغيل والنمو الاقتصادي المرتفع والتوازن الخارجي لميزان المدفوعات وذلك لارتباط هذا الأخير بعوامل خارجية تتمثل أساسا في وضعية أسعار البترول في السوق العالمية.

خاتمة

خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، حيث أن لاحظنا أن السياسات النقدية المنتهجة في الجزائر مرت بالعديد من الإصلاحات التي كانت السبب في إعادة الاعتبار لها من خلال تحسين وتكييف أدواتها للحد من التضخم والقضاء على البطالة خلال فترة الدراسة وكذلك التوازن النقدي عرف نوع من الاستقرار باستثناء بعض السنوات، كما أن السياسة النقدية من خلال إصلاحاتها أثرة مباشرة على الموازنة العامة للدولة.

نتائج الدراسة:

وقد أسفرت الدراسة بجملة من النتائج تتمثل في النقاط التالية:

- تعتبر السياسة النقدية من أكثر السياسات تأثيرا على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي و الموازنة العامة ويعتبر تخفيض التضخم الهدف الأول لها.
 - من الصعب تحقيق كل أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على الأكثر لأن أهداف السياسة النقدية غالبا ما تكون متعارضة.
 - عودة الاعتبار للسياسة النقدية بفضل إصلاحات الألفية الثالثة بصدور الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 10-90 ، ثم الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، وكذا الأمر 04-10 المعدل والمتمم لقانون 11-03.
- لأدوات السياسة النقدية الفضل في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:
- ساهمت البرامج التنموية التي أطلقته الحكومة الجزائرية في رفع معدلات النمو وتخفيض البطالة و تحقيق التوازن الداخلي.
 - إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر لا يمكن أن تساهم به السياسة النقدية لوحدها ما لم تطبق سياسة مالية توسعية.
 - أن أسباب عدم الاستقرار تعود إلى تذبذب أسعار البترول و إلى الأزمات المالية وضعف السياسة النقدية.

- تعتبر السياسة النقدية من أكثر السياسات تأثيراً على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ويعتبر تخفيض التضخم والحد من البطالة الهدف الأول لها و بالتالي السياسة النقدية تؤثر على التوازن الاقتصادي الكلي.
- إن فعالية السياسة النقدية وأدائها يرتبط طردياً بضبط أوضاع المالية العامة وبالتالي الحكومة أن تعمل على إعادة توجيه الإنفاق العام ليصبح القطاع الخاص قائداً وقادراً على توفير فرص العمل ليحقق بذلك النمو.

التوصيات وإقتراحات:

- في إطار ضمان فعالية السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وجب القيام ببعض التدابير والتي نذكر من بينها ما يلي:
- يجب على السياسة النقدية أن تكون أكثر فعالية في التأثير على الكتلة النقدية من خلال التحكم في المعروض النقدي للمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي الحد من التضخم.
 - للوصول إلى استقرار اقتصادي مؤدي لتوازن حقيقي في الاقتصاد الجزائري لابد من تطوير وتكييف السياسات النقدية المنتهجة و تنسيقها مع السياسات الاقتصادية الأخرى.
 - من أجل ضمان التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي، وجب العمل على التنسيق بين أدوات السياسات النقدية ونقادي التضارب في أهداف كل منهما.
 - تفعيل الدور الرقابي ومتابعة السير الحسن لكل الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في إطار تطبيق السياسات النقدية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم متولي حسن المغربي، (دور حوافز استثمار السياسة في تعجيل النمو الاقتصادي، غير منشورة)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011.
2. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر.
3. أحمد فريد مصطفى محمد السيد حسين، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
4. أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1997.
5. أكرم حداد، مشهور هذلول النقود والمصارف دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
6. أنس البكري، وليد صافي النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ودار، البداية، الأردن، بدون سنة نشر.
7. البشير عبد الكريم، مداخلة بعنوان أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، جامعة حسبية بي بوعلي.
8. جمال بن دعاس السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.
9. حامد يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
10. حسين محمد سمحان اسماعيل يونس، بامن اقتصاديات النقود والمصارف دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
11. زاهر عبد الرحيم، عاطف إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق دار الولاية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
12. السيد متولى عبد القادر اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
13. صالح مفتاح النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
14. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
15. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
16. عباس كاظم الدعيمي السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
17. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي - مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 287.

18. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
19. عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
20. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.
21. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات ، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2011.
22. محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق - الجزء الأول - ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2014 .
23. محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
24. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية - قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 .
25. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات الدار الجامعية، مصر، 2004.
26. محمد ناظم محمد حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1999.
27. نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف - دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف - الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، 2006، مصر.
28. هيفاء غدير غدير السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، 2010.
29. وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2011، ص193.
30. وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، ، لبنان ، 2011.

المذكرات والرسائل:

1. آسيا عليّة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة حالة الجزائر.
2. احمد لمياء، فعالية السياسة النقدية هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) مذكرة ماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف - مسيلة، الجزائر، 2010.
3. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية - دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990، 2003-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر الجزائر، 2005-2006 .
4. أسماء مخاليف محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة يدول لاستهلاك، أطروحة دكتوراه ، تخصص مالية ، جامعة الحاج لخضر - باتنة ، 2017 .
5. اسماعيل صاري، السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000-2010 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2011/2012.
6. بشيشي وليد التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، 2014.
7. بظاهر علي إصلاحات النظام المصرفي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، جامعة الجزائر الجزائر ، 2005-2006 ، ص 158
8. حسين كشيبي، "إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000 - 2009، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012.
9. دحماني محمد ادريوش إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر ، بلقايد ، 2012-2013
10. رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 - 2008.
11. سليم موساوي ،بعداش فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2006 - 2007.

12. ضيف أحمد ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ،3، الجزائر، 2014-2015.
13. عبد الباسط مبروك شادي، السياسة النقدية بين النظرية الوضعية والمنظور الإسلامي وتداعياتها مع الأزمة المعاصرة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013-2014.
14. عبد الرزاق سلام القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2012.
15. العيد صوفان دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة (دراسة تجربة الجزائر)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011.
16. كريم جودي ، السياسة النقدية في الجزائر، بحث مقدم للحلقة الدراسية حول السياسات النقدية في الدول العربية، 24 ماي 1996، أبو ظبي، ص 300.
17. لعزازي حسبية، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،03-2010-2011 .
18. محمد أمين بن الدين دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2009 ، غير منشورة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، جامعة دالي براهيم الجزائر ، 2009-2010 .
19. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - 1990-2004.
20. نوفل سمايلي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع مالية غير منشورة ، جامعة تبسة، 2003-2004.
21. وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 10-2014 - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر، 2015-2016.

1. <http://www.startimes.com/?t=28096575>
2. Blog.issfb.com.the.reasons.for.the.oliscruption.of.the.external.economic.balance.htm

الملتقيات:

1. مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2004.
2. عيجولي خالد الملتقى العلمي الدولي حول " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية 20 - 21 أكتوبر 2009، عنوان المداخلة : فعالية تخصيص أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية للحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة.
3. خير الدين عبدربه الحمري، بحث حول " قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الليبي (تطبيق نموذج مقترح من صيغ VAR على بيانات من عام 1970 إلى 2005) كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار، 2012.
4. عزيزة بن سمينة، منجية بورحلة السياسة النقدية في الجزائر واستهداف التضخم بين الأداء والفعالية)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول فعالية السياسة النقدية في الدول النامية (تجارب الماضي وتحديات المستقبل)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015 .
5. ناجية صالح، فتحة مخناش اثر برنامج دعم لانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم وبرنامج التنمية الخماس على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو التحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي ولمستدير ، ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل لاستثمار ولنمو الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) جامعة سطيف أيام 11-12-13 مارس .

المجلات:

1. موفق السيد حسن التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية مفهوم النقد والطلب عليه ، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999.
2. لهشمي عد الكامل، خطاب موراد، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للجزائر، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 10، العدد 02، سنة 2021.
3. عبد الحسين خليل ألغالبي، سوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، جامعة الكوفة ، مجلة مركز دراسات كوفة 2014.

4. سليمان ناصر، آدم حديدي تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، 2015.
5. ليلي معمري، سعدون عائشة، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والتنمية ، جامعة يحي فارس- مدية، العدد 6 جوان 2016.
6. مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع ،مجلة البحث، جامعة ورقلة، العدد 44، 2008.

المراسيم:

1. المادة 38 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990.
2. المادة 62 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990.
3. المادة 18 من قانون النقد والقرض رقم 2000 المؤرخ في 14-04-1990.
4. المادة 143 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990.
5. المادة 160 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990.
6. التنظيم 02-92 المؤرخ في 22-03-1992 المتعلق بتنظيم وعمل مركزية عوارض الدفع.
7. التنظيم 2003-92 المؤرخ في 20-03-1992 المتعلق بإنشاء جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد .

مراجع أخرى:

1. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2006 سبتمبر .
2. بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي للجزائر اكتوبر 2011
3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي للجزائر، اكتوبر 2017، نوفمبر 2018.

